

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون



الجلسة العامة ٥

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلت به غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلت به ساموا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد حسن (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/١٠.

وما كان يمكن أن تكون هناك فرصة أنسب لتصادف هذا الحدث مع فجر ألفية جديدة وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والاجتماع العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إننا نشعر فعلا بالطمأنينة من الحضور والمشاركة الكبيرين، اللذين يظهران أن هناك اهتماما عالميا بالمشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشعر أيضا بالثقة في أنه بنهاية هذه الدورة الاستثنائية سيبرز توافق آراء واسع للدفع بعملية تنفيذ برنامج عمل بربادوس إلى الأمام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل راجكيسور بورياغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بموريشيوس.

واعتماد قمة الأرض في سنة ١٩٩٢ لجدول أعمال القرن ٢١، وصدر إعلان وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في سنة ١٩٩٤، يمثل اعترافا واضحا من المجتمع الدولي بوجود الدول الجزرية الصغيرة النامية ك فئة من الدول لها خصائصها المتميزة وقيودها الكامنة في طبيعتها واحتياجاتها الإنمائية.

السيد بورياغ (موريشيوس): يسعدني غاية السعادة أن أشارك بقية الوفود في تهنئة الرئيس تهنئة حارة على انتخابه رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، ومنظومة الأمم المتحدة، على عقد هذه الدورة الاستثنائية لمعالجة الشواغل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التوصيات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واليوم لدى استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس نشعر بخيبة الأمل. فعلى الصعيد الوطني، اتخذت موريشيوس عددا من التدابير التشريعية والمؤسسية، وأسست برامج ومشاريع. ولكنها صغيرة وغير ذات أهمية بالمقارنة إلى التحديات التي تواجهها واحتياجاتنا. ومن سوء الطالع أن الأعمال الملموسة على الصعيد الدولي لم تتيسر، وخاصة من حيث تدفق الموارد والتدابير الرامية إلى تخفيف الآثار السيئة الواقعة على الدول الجزرية الصغيرة النامية من جراء بعض الأنشطة والتطورات، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، بما في ذلك انبعاثات الغازات التي تتسبب في آثار الدفيئة.

ومن اللازم أيضا تشغيل المشاريع الثلاثمائية أو نحوها التي قدمت في مؤتمر المانحين في شباط/فبراير الماضي. وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة بشأن هذه المشاريع إذا كان المجتمع الدولي يريد فعلا أن يفي بالرؤية الواردة في قمة الأرض بريو في ١٩٩٢ وفي إعلان وبرنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤. فلنغتنم فرصة هذه الدورة الاستثنائية لإعادة تأكيد التزامنا بهذا الصك والمبادرات الأخرى المتخذة في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء قوة عمل مشتركة لأمانة الكمنولث/البنك الدولي معنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية - لمعالجة مشاكل الدول الصغيرة ولتضع أيضا مؤشر ضعف مقبول بوجه عام إن لم يكن عالميا. ونعتقد أن هذا المؤشر من شأنه أن يحول اعترافنا بخصوصية واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية كفئة من البلدان النامية، إلى أدوات عملية، وتدابير ووسائل لصياغة أحكام خاصة من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.

وتشجعنا الإشارة الواردة في الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الصادر في جنيف في ١٩٩٨. فيما يتعلق بخطر تهيمش الاقتصادات الصغيرة، والعديد منها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونعرب عن أملنا في أن يتم في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة الدولية في سياتل، اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ هذا الاعتراف. وفيما يتعلق باتفاقيات لومي الأربع السابقة، نتوقع أيضا، في المفاوضات الجارية بشأن إبرام اتفاق فيما بعد لومي الرابعة، أن يستمر الاتحاد الأوروبي في

والمشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تنشأ أساسا من خصائصها المتميزة التي ليست لدينا عليها سيطرة تذكر أو لا سلطان لنا عليها مطلقا. والدول الجزرية الصغيرة النامية ليست مسؤولة عن الاحترار العالمي أو تغير المناخ، ولكنها تعاني من النتائج المترتبة عليهما، ويتعين عليها أن تدفع ثمنا باهظا لكي تحمي شواطئها ومناطقها المنخفضة من أن تغمرها المياه. وإلا فإن صناعتها السياحية قد تلحق بها أضرار بليغة، وبذلك قد يحبط الأمل في السياحة المستدامة.

ولا يمكننا التحكم في الأعاصير المدارية الرهيبة التي تدمر في كثير من الأحيان اقتصاداتنا الضعيفة. ومساحاتنا الأرضية كثيف السكان، وأسواقنا صغيرة. ويمكننا زراعة محاصيل ملائمة للتربة ويمكننا مقاومة الأحوال المناخية القاسية بشكل أفضل. وموارد المياه العذبة لدينا محدودة للغاية ونحن عرضة للجفاف. والدول الجزرية الصغيرة النامية عموما محرومة من الموارد المعدنية. وانعدام الاقتصادات الهامة يحول دون التنوع والتصنيع.

ونحن نعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة، وبالتالي فإننا عرضة لتقلبات التبادل التجاري والدخل، التي تحدث الضعف. ومعظم هذه المسائل، بما في ذلك بعدنا الجغرافي والمعوقات الناشئة عن الموقع، قد عالجها باقتدار وبلاغة ممتازين ممثلو سانت لوسيا، وبربادوس، وقبرص وسيشيل، والرأس الأخضر، وفيجي، وبلدان أخرى في بياناتهم، ونحن نؤيدهم.

وإزاء هذه الخلفية، يتوقع للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتكيف مع العولمة وأن تجاريها وأن تمتثل لأحكام والتزامات ومبادئ منظمة التجارة العالمية. وهذه مهام هائلة ورهيبة.

لقد بعثت الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، قبل خمس سنوات في بربادوس، من خلال اعتماد إعلان وبرنامج عمل بربادوس، برسالة سياسية قوية تدعو إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ومستدامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، بإحساس متشاطر بالهدف المشترك والشراكة، ورؤية تستند على أعمال ملموسة في عدد من القطاعات. والواقع أن قطاعات التعاون والعمل هذه أساسية للنمو الدائم والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

توفير معاملة خاصة للدول الجزرية الصغيرة الضعيفة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

ونؤمن أيضا إيمانا قويا، خاصة في أعقاب المعاملة غير المقبولة التي عومل بها موضوع الموز في منظمة التجارة الدولية، بأن الأحكام التقليدية المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، مثل منح الإعفاءات والاستثناءات أو فترات انتقالية أطول، قد لا تعود كافية. بل ينبغي بناء يُعد لتعزيز التنمية المتسدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الأحكام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية ومختلف اتفاقاتها القطاعية، لتهيئة فرص متكافئة. والقيود الأساسية التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية هي في أغلب الحالات ذات طابع دائم، ولا يمكن معالجتها إلا من خلال اعتماد تدابير طويلة الأمد، سواء كانت في القطاعات الاقتصادية أو المالية أو التجارية.

وقد شعرنا بالارتياح للبيانات التي أدلت بها فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والتي أيدتها ألمانيا وبلجيكا، ومفادها أن الاتحاد الأوروبي يؤيد ضرورة إيلاء اعتبار خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية وضعفها. ونرحب أيضا بالتطمين الذي قدمه الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام صك جديد فيما بعد لومي للتعاون والشرابة في العقد المقبل وما بعده، وقبول الاتحاد أن تتلقى الدول الجزرية الصغيرة النامية المزيد أيضا من فرص الوصول المضمون إلى الأسواق.

إن المصاعب التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية التي لديها إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. والحصول على قروض ميسرة نظرا للارتفاع النسبي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي تبعث على القلق الشديد. ولا يعبر إجمالي الناتج القومي عن القيود المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا عن افتقارها إلى المرونة الاقتصادية، ولا عن الملاءة الاقتصادية وارتفاع ديونها الخارجية والمحلية. وفي حالة موريشيوس، يبلغ مجموع ديونها المحلية ٤٠ بليون روبية من جملة ٥١ بليون روبية هي مجموع ديونها كلها. ويشكل هذا الدين عبئا ثقيلا على الميزانية الوطنية ويقيد قدرة الحكومة على تمويل عمليات تحديث وتطوير الهياكل الأساسية الحيوية والمرافق الضرورية لنموها المستدام؛ والتي بدونها تخاطر باستبعاد وتهيش القطاعات الضعيفة من السكان.

وتواجه موريشيوس، شأنها شأن كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، أخطارا بيئية شديدة. فيسبب الجفاف الأخير الطويل الأمد الذي لم يسبق له مثيل، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج القومي الإجمالي نحو ٢ في المائة مقارنة بـ ٥,٢ في المائة في العام الماضي والرقم الذي كان متوقعا في عام ١٩٩٩ وهو ٥,٦ في المائة على سبيل المثال. وهي ظواهر ليست لنا سيطرة عليها.

صحيح أن هناك بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها موريشيوس، قد سجلت نموا إيجابيا مستداما. ولم يتحقق هذا النمو بسبب صغر حجمها وإنما تحقق على الرغم من صغر حجمها. ويمكن أن يعزى نجاح موريشيوس بحق إلى وجود إمكانية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي على أساس تفضيلي بموجب بروتوكول السكر في إطار اتفاقية لومي، وتدفقات المساعدة الخارجية الكبيرة نسبيا، وشيوع الاستقرار السياسي والاجتماعي المستند إلى المبادئ والقيم والمؤسسات الديمقراطية، فضلا عن توافر القوة العاملة المتعلمة وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة. وقد أسهمت كل هذه العوامل في ضمان التماسك الاجتماعي في جزيرة صغيرة تتسم بالتعددية الإثنية، ولولا ذلك التماسك لأصبح نسيجها الاجتماعي هشاً. لكن هذه الأفضليات تتعرض للتآكل باستمرار وقد تهددها الاقتراحات الخاصة بعقد ترتيبات تجارية بديلة بالخطر. وعلينا الاهتمام بالوضع الخاص للدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن نتجاوب معها.

ومن ثم، فإن التحدي الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل في جعل النمو أكثر استدامة لضمان التنمية الاقتصادية المقترنة بالعدالة الاجتماعية وإشراك جميع قطاعات السكان في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ولا يمكن مواجهة هذا التحدي بسهولة دون دعائم تتمثل في الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي وفي أحقية الحصول على قيود ميسرة.

وكما أشارت ألمانيا بحق، فإن التجارة الدولية شرط ضروري للتنمية المستدامة، وقد يؤدي إحداث تغييرات في نظام التجارة الدولية إلى إضعاف معدلات التبادل التجاري وضعف الدخل القومي. ولذلك نحث منظمة التجارة العالمية على أن تدرك ذلك في ضوء خصائص الاقتصادات الصغيرة واحتياجاتها، بما في ذلك اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث تمنحها معاملة خاصة وتفضيلية مكافئة لاحتياجاتها الإنمائية. وفي

للجمعية العامة. وإنني مقتنع بأن هذه الدورة الاستثنائية ستجعل بالإمكان إحراز تقدم في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للجمعية أن تعمل على تعاون وفد غينيا - بيساو في سعيها لتحقيق هذا الهدف.

وغينيا - بيساو بلد صغير يتألف في معظمه من جزر ويتعين عليه، مثل غيره من البلدان الجزرية، أن يواجه مصاعب جمة في جهوده الإنمائية، يرجع جانب منها إلى السمات الجغرافية. إن تركيب أراضيها غير العادي، وافتقاره إلى وسائل النقل والاتصالات واقتصاده وهياكله الاجتماعية المحفوفين بالمخاطر ومشاكل التلوث البحري والساحلي، تشكل كلها جزءاً من سلسلة طويلة من هذه المصاعب.

يضاف إلى هذه الشبكة الهيكلية الهشة الصراع العسكري والسياسي المستمر منذ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٩. وقد تسببت هذه الأزمة في خسائر باهظة في الأرواح البشرية ونجم عنها تشريد آلاف الأشخاص، وبخاصة في أرخبيل بجاغوس بما انطوى عليه ذلك من آثار رهيبة على البيئة وتدمير للهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وكانت النتيجة هي حدوث شلل في النسيج الإداري، أدى إلى نزوح عدد كبير من اللاجئين إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية وإلى البرتغال. وبالتالي تأثرت قدرة البلد على التعمير والتأهيل.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد أكثر من أي وقت مضى على حتمية استفادة بلادي من برنامج عمل بربادوس الذي اعتمدته المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤. وفي رأينا أن هذا البرنامج دليل إرشادي حقا لتعبئة الطاقات والقدرات، لا من أجل البلدان قيد البحث فحسب، وإنما من أجل المجتمع الدولي أيضا بغية تحقيق التنمية المستدامة للبلدان التي تنتمي إلى هذه الأسرة.

بعد مرور خمس سنوات على اعتماد هذا البرنامج، ما هي النتائج التي يمكن أن نستخلصها؟ وهل ثمة تقدم قد أحرز؟ وما هو السبيل الذي ينبغي اتباعه لتحقيق الأهداف المطروحة؟

وفي رأينا، أنه قد اتخذت خطوات إيجابية. وينبغي أن تصبح التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

هذا السياق، نرحب بتأييد مجموعة الـ ٧٧ وعدد من البلدان المتقدمة النمو ونقدر ذلك التأييد.

وفي ظل هذه الخلفية، نرى أن علينا أن نمضي إلى أبعد من مجرد استعراض برنامج عمل بربادوس ونطاق أنشطته. واقترح توسيع برنامج عمل بربادوس بما يتجاوز الشواغل البيئية، المعترف بأهميتها، بحيث يشمل سياقاً أوسع، كالتجارة والاستثمار والتمويل. ونحن بحاجة إلى استراتيجية متماسكة متشعبة لمعالجة مشكلات الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل ضمان نموها المستدام وتنميتها الاجتماعية الاقتصادية المستدامة على أساس سليم، ومن ثم تسهم في السلم والأمن اللذين يلتزم بهما جميعاً.

ويعد نقل النفايات الخطرة عبر البحار شاغلا خطيرا لكثير من الدول وعلى الأخص الدول الجزرية الصغيرة النامية، فهي ليست بعيدة بحال من الأحوال عن الممرات البحرية التي تسلكها السفن الناقلة، وهي محاطة بمياه المحيط من كل جانب. ومنذ بضعة أسابيع فقط، اتخذت حكومة مدغشقر خطوات لمنع واحدة من هذه السفن من دخول مياهنا أثناء إبحارها عبر المحيط الهندي. ونحن نتفهم تماما مخاوف الدول الجزرية الكاريبية الصغيرة النامية في هذا الصدد ونؤيد اقتراحها المتعلق بالبحر الكاريبي. وسوف نتخذ دول المحيط الهندي أيضا خطوات مناسبة بشأن هذا الموضوع.

ولنا وطيد الأمل في أن تبرز الدورة الاستثنائية الطابع الملح لدى تناول المشكلات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وأن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته من أجل التوصل إلى حلول عاجلة لمشكلات تلك الدول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر بأن الوقت المحدد للكلمات في هذه الدورة هو خمس دقائق فقط.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوزيه بريرا باتستا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في غينيا - بيساو.

السيد باتستا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية)
الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد:
باسم وفد غينيا - بيساو، أود في البداية أن أحملكم، يا سيدي، تهنئتنا للرئيس، على هذه الدورة الاستثنائية

مجمل أعضاء المنظمة، على المشاكل والشواغل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة.

لقد استعرضت الجمعية في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد أتاح لنا هذا، في جملة أمور، الفرصة لتذكير أنفسنا بأهمية الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها مجموعة دول تقتضي اهتماما خاصا. وبالمثل، عندما نتكلم في شتى المحافل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن الاحترار العالمي وما ينتج عنه من ارتفاع مستوى البحار، فلا مناص من أن نبدي اهتمامنا أيضا بالضعف الذي تتصف به الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي هذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة، ينصب اهتمامنا تحديدا على التقدم المحرز منذ اعتماد برنامج عمل بربادوس عام ١٩٩٤. ولقد اشار إعلان بربادوس إلى أن الدول الجزرية الصغيرة ضعيفة بصورة خاصة أمام الكوارث الطبيعية والبيئية، وأن لديها قدرة محدودة على التصدي لهذه الكوارث والإبلال منها.

وشهدنا في الآونة الأخيرة أيضا ما سببه الإعصاران ميتش وجورج من أضرار فادحة على السواحل الشرقية للولايات المتحدة. ولا يسعنا إلا أن نتصور مدى الأثر المدمر والمروع لهذه الكوارث الطبيعية على الدول الجزرية الصغيرة الضعيفة.

وإذ نجتمع اليوم، فإننا ندرك مدى الضعف الذي تتصف به الدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الكوارث البيئية، بيد أن هناك ضرورة أيضا لمراعاة حالتها الضعيفة في سياق العولمة والتحرير. فتهميش الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما تلك الدول التي يكون دخل الفرد فيها منخفضا، سيزيد من تعقيد تحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان.

وتؤيد ماليزيا بقوة موقف الدول الجزرية الصغيرة النامية في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن نؤيد النداء بوجود أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو إجراءات داخلية لخفض مستوى غازات الدفيئة بكافة تغير المناخ وارتفاع مستوى البحار. والآثار الضارة المترتبة على ذلك تشمل غمر أراض قيّمة بالمياه، وفقدان الموارد المائية والموارد الساحلية، وتعرض إنتاج الأغذية والتنوع الإحيائي للخطر،

في شتى مناطق العالم هي الأولوية، كما قالت وفود كثيرة سبقتني في الكلام. وعلى سبيل المثال، نذكر التدابير الفعالة التي تتخذ من أجل تعزيز هياكل الدول والحكومات التي تُعنى بالبيئة، وتحديد الاستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على آلية تعاون إقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وغينيا - بيساو من البلدان التي تنفذ هذه المشاريع.

وبينما نؤكد على إحراز تقدم، لا تزال هناك فجوة واسعة تفصلنا عن تحقيق الأهداف المرجوة في البرنامج. لذلك، نود أن نوجه نداء إلى المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الصناعية، لتقديم الدعم التكنولوجي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن هذا أن يمكن من تعزيز قدراتها ومساعدتها على تلبية احتياجاتها من أجل تحقيق التنمية المستقرة والتغلب على العقبات الكامنة التي تعترض مشاركتها في عملية العولمة الجارية.

وينبغي ألا يكون هناك شك في افتقارنا إلى الموارد البشرية المؤهلة والتكنولوجيات المناسبة والإمكانات المالية في بلادنا. وهذه العقبات تعوق تنفيذ برنامج العمل. ولا بد من أن نجد سبيلا أفضل لتنفيذه.

ونناشد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يحترم الالتزامات التي قطعها على نفسه لضمان تقديم المساعدة اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية وفقا لمبادئ وروح برنامج العمل. ونحن نؤيد كذلك خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة وإعلان روما لتعزيز الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة إلى هذه البلدان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حسمي آغام، رئيس وفد ماليزيا.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يرى أن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية تُشرى الآن بثلاثة أعضاء جدد انضموا إليها وهم مملكة تونغا وجمهورية كيريباتي وجمهورية ناورو، التي لكل منها إمكانياتها الخاصة بها. ونحن نرحب بها أبلغ الترحيب في أسرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وماليزيا تعلق أهمية على عقد هذه الدورة الاستثنائية حيث أنها تشكل محفلا لتسليط الضوء، أمام

بتعاوننا الكامل معه أثناء ترؤسه المداولات في هذه الدورة الهامة.

ويود وفد بلادي أن ينوه بالبيان الذي أدلت به غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبالبيان الذي أدلت به ساموا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وأن يعرب عن تأييده الكامل لها. فالتحالف يتكلم الآن جماعيا بأصوات متساوقة يبلغ مجموعها ٤٣ صوتا، متناولا المسألة التي توحد بيننا، ألا وهي تحقيق تنميتنا المستدامة.

وفي العملية التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية تسنت لنا الفرصة بصورة جماعية في أول مؤتمر انعقد في بريدجتاون بعد انعقاد مؤتمر ريو لاستعراض السنوات الخمس الأخيرة منذ اعتماد برنامج عمل بربادوس لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والنتيجة الأكيدة التي خلص إليها الاستعراض هي أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز على الصعيد الوطني، لم يتم تنفيذ برنامج عمل بربادوس في عدد من المجالات الرئيسية، لا سيما على الصعيد الوطني، وهذا أمر مؤسف.

والأحداث العالمية الأخيرة مثل قرارات منظمة التجارة العالمية لا تبشر بخير لتنفيذ الجوانب الرئيسية في وثيقة "حالة التقدم". وعلى سبيل المثال، فإن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية محرومة من امتيازات التجارة التي تعتمد عليها اقتصاداتها الزراعية. وهذه القرارات، التي صدرت باسم تحرير التجارة، لا تؤدي إلا إلى تقييد أو إزالة الأفضليات التجارية أنفسها التي تعتمد عليها دول جزرية نامية كثيرة في تنميتها الاقتصادية.

ومع أننا استمعنا إلى حجج مؤداه أن هناك فرصا كبيرة وفرتها زيادة التجارة العالمية والتكامل الاقتصادي، فإن ما يحدث على أرض الواقع لا يشير حتى الآن إلا إلى خطر كبير ومتنام بتهميش غالبية الدول الجزرية الصغيرة اقتصاديا، حيث يرجع ذلك جزئيا إلى مواطن ضعفها المعروفة جيدا. وإزاء هذه الخلفية، نأمل صادقين أن تراعي جولة الألفية للمفاوضات التجارية على النحو الكامل أحكام النص الذي سيعتمد بعد وقت قصير والذي يطلب إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف أن ينظر في منح معاملة خاصة وتفضيلية لتلك الدول.

وما يرافق ذلك من خسائر اقتصادية. وقد يعمل الاحترار العالمي على زيادة وتيرة العواصف وحدتها، الأمر الذي يخلف آثارا ضارة على الدول الجزرية الصغيرة.

وفي المفاوضات الهامة المتعلقة بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، يسر ماليزيا أن تعلن تأييدها لشواغل الدول الجزرية الصغيرة. ولقد ناشدنا معا البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ إجراءات داخلية جادة من أجل خفض مستوى انبعاثات غاز الدفيئة. ونحن نسلم بأنه يجب اتخاذ إجراءات فورية لخفض مستوى هذه الانبعاثات - ولن تظهر منافع ذلك إلا بعد سنوات عديدة بغية التقليل من خطري ارتفاع مستوى البحار وتغير المناخ، اللذين يهددان بقاء الدول الجزرية الصغيرة.

وثمة صندوق للتكيف سينشأ في إطار آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو. وماليزيا ستعمل عن كثب مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل كفالة إدارة الصندوق بأنجع السبل بغية مساعدة تلك الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تكافح حاليا الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ وارتفاع مستوى البحار.

ونحن نؤيد الدعوة التي أطلقتها الدول الجزرية الصغيرة من أجل تعزيز الأبحاث التكنولوجية وتطويرها بغية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره الضارة. ونؤيد كذلك ضرورة التوسع في شبكة المراقبة المنتظمة لتقصي حالة المناخ وتغيراته في المدى البعيد فضلا عن بناء قدرة ذاتية على التكيف التكنولوجي.

ويحدو ماليزيا الأمل في أن نتمكن لدى استعراضنا للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس عام ٢٠٠٤، من رؤية نتائج أكثر واقعية للجهود الدؤوبة المبذولة في هذا المجال من التعاون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باتريك البرت لويس، رئيس وفد أنتيغوا وبربودا.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن خالص تأييد وفد بلادي للرئيس في انتخابه بالإجماع رئيسا للدورة الرابعة والخمسين، وفي انتخابه بالتزكية رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة. ونحن نتعهد

المتقدم النمو على خفض استخدامهم لأنواع الوقود الأحفوري التي تسخن الجو.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب مجدداً عن خيبة أمل بلدي الشديدة إزاء عجز الدول الأعضاء مجتمعة في الجمعية العامة عن إبرام اتفاق بشأن قرار يدعو إلى إعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ونحن نظل على اعتقادنا أن هدف مشروع القرار الأصلي - وهو إنشاء نظام لحماية البحر الكاريبي على نطاق واسع ومن أجل التنمية المستدامة لموارده الساحلية والبحرية - هدف مشروع. ورغم ذلك، يسرنا أن الموضوع قد أُحيل إلى اللجنة الثانية، وإن كان ذلك في شكل مختلف، للمزيد من النظر فيه، ونحن نرحب بتعهد جميع الأطراف المعنية بتسوية هذه المسألة الهامة بنجاح خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومع اعتماد استعراض برنامج عمل بربادوس هذا، نأمل صادقين أن يقوم المجتمع الدولي بدوره على نحو يمكن قياسه وإثباته لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذه، مع مراعاة تصميم تلك الدول على تناول برنامج عمل بربادوس بفعالية وقبول الدول الأعضاء لمسؤوليتها الرئيسية عن تنميتها المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن للسيد لي سي - يونغ، رئيس وفد جمهورية كوريا.

السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد جمهورية كوريا، أود أن أعرب عن تهانئي للرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية.

قبل خمس سنوات، خطا المجتمع الدولي خطوة جريئة صوب التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية باعتماد برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أيدت حكومة جمهورية كوريا برنامج عمل بربادوس بشدة، حيث أنه وفر للمرة الأولى مخططاً أولياً شاملاً للتنمية المستدامة لتلك البلدان.

ومنذ عام ١٩٩٤، أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ برنامج عمل بربادوس على المستويين الوطني والدولي معاً. ونحن نشيد إشادة عظيمة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي استحدثت سياسات جديدة ومؤسسات

إن الحاجة تمس إلى تناول مواطن الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المفارقات القصوى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية مرتفع نسبياً، حيث يستخدم ذلك دائماً وعلى نحو يكاد يكون حصرياً مؤشراً على نجاح تلك الدول ولاستبعادها بالتالي عند النظر في تقديم المساعدة إلى الدول. وما يغفل دائماً هو أن اقتصادات غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية تفتقر إلى المرونة اللازمة للانتعاش السريع من أي حدث مؤسف مثل وقوع كارثة طبيعية، حيث يمكن لتلك الكارثة في بضع ساعات أن تعصف بالبنية الأساسية الطبيعية، والقاعدة الصناعية، والأصول الزراعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يؤخر تنميتها الاقتصادية لسنوات عديدة. وهكذا تمس الحاجة إلى وضع مؤشر أو مجموعة من المؤشرات يمكن الاعتماد عليها أكثر لتحديد مدى تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أدق. وفي رأينا، فإن استخدام مقياس وحيد للدخل مثل الناتج القومي الإجمالي لتحديد الرفاه الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية - وبالتالي لاستبعادها من الاعتبارات الاقتصادية الخاصة - هو أمر لا يمكن الاعتماد عليه على أفضل تقدير، وغير عادل على أسوأ تقدير.

ولهذا السبب ركزنا ما وسعنا التركيز على اختتام الأعمال الجارية حالياً هنا في الأمم المتحدة وتلك التي يقوم بها بصورة مشتركة البنك الدولي وأمانة الكمنولث بشأن وضع مؤشر للضعف. ولكن لا ينبغي لهذا المسعى أن يتوقف عند ذلك. فبمجرد وضع المؤشر، نحن نحث جميع المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف، فضلاً عن وكالات العون الثنائي، على توسيع نطاق استخدامهم بوصفه أحد المعايير اللازمة لتحديد أهلية بلداننا للاعتبارات الخاصة.

إن ضعفنا أمام الكوارث الطبيعية يمثل أيضاً مصدر قلق بالغ. والزيادة في وتيرة وكثافة الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي بدأت بالفعل تؤثر على بعض النظم الداعمة للحياة في العديد من بلداننا. وحينما ينظر المرء في النتائج التي توصل إليها مؤخراً الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ فيما يتعلق بوجود تأثير كبير للأنشطة الإنسانية على نظام المناخ، فإن شبح تغير المناخ - الذي يمثل موضوعاً عالمياً ليس من صنعنا نحن ولكننا قد ندفع في نهاية المطاف ثمننا باهظاً له باختفاء بلداننا - يورقنا ويثير أسئلة متعلقة بالإنصاف والأخلاق. ونحن نحث مرة أخرى جيراننا القاريين الكبار في العالم

ثالثا، ينبغي التركيز أيضا على الامتثال التام من جميع الأطراف المعنية للاتفاقيات البيئية الرئيسية المعقودة في مجالات تغير المناخ، والتنوع البيولوجي والنفايات الخطيرة.

وظلت حكومة جمهورية كوريا منذ أمد بعيد تولي أهمية كبيرة لتعزيز علاقاتها الودية وتعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة. ففي عام ١٩٩٥، انضمامنا إلى محفل جنوب المحيط الهادئ كشريك في الحوار. ومنذ السنة الماضية أصبحنا نشارك في اجتماع رابطة الدول الكاريبية بصفة مراقب. وتمثل هذه المبادرات التزامنا بأن نشاطر، بروح من التعاون بين بلدان الجنوب، هذه البلدان الجزرية الصغيرة النامية الخبرة والمعرفة اللتين اكتسبناهما من خلال عملية تنميتنا. وسنواصل تقديم التعاون التقني والمساهمات المالية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال وكالة التعاون الدولي الكورية وسنظل أيضا نقدم المساهمات لمرفق البيئة العالمية.

إننا نعيش الآن في قرية عالمية سكانها متكافلون. وكما عبر عن ذلك الأمين العام تعبيرا جيدا بالأمس، فإن الآفاق الأكثر إشراقا للجزر الصغيرة يمكن أن تعني آفاقا أكثر إشراقا للعالم ولنا جميعا. ويأمل وفدي مخلصا أن تبرهن هذه الدورة الاستثنائية على أنها فرصة مؤاتية للمجتمع الدولي ليعيد تأكيد التزامه تجاه الدول الجزرية الصغيرة في العالم وإحياء روح مؤتمر بربادوس، الذي أعلن أن قدرة الدول الجزرية الصغيرة على الاستدامة تمثل إحدى المهام الرئيسية الأساسية للمجتمع الدولي.

ولا شك أن جمهورية كوريا ستواصل أداء دورها في هذه الجهود العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة لسعادة السيد لويجي بوسيلي، رئيس الوفد المراقب للجماعة الأوروبية.

السيد بوسيلي (اللجنة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): بعد البيان الذي أدلت به ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، يسرني أن أخطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بالنيابة عن المجموعة الأوروبية.

منذ انعقاد مؤتمر بربادوس في سنة ١٩٩٤، طرأت على البيئة العالمية تغييرات هامة. والسياسات والإجراءات والتدابير المعينة التي حددتها برنامج عمل

ملائمة وإصلاحات تشريعية وتنظيمية وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في برنامج العمل. وقد تعزز التعاون الإقليمي لوضع أوليات للتنمية المستدامة لهذه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشهدنا أيضا التطور الكبير في المعايير الدولية للتصدي لتدهور البيئة العالمي والكوارث الطبيعية حيث يهدد ذلك بصفة خاصة معظم الدول الجزرية الصغيرة.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة تواجه تحديات كبيرة. وسمات الضعف مثل ارتفاع مستوى مياه البحر والكوارث الطبيعية الناجمة عن الاحترار الحراري تترتب عنها عواقب مدمرة بالنسبة لها، حيث تهدد بقاءها نفسها. إضافة إلى ذلك، مع تزايد سرعة عملية العولمة في السنوات الأخيرة، أصبحت تلك الدول الجزرية الصغيرة عرضة بوجه خاص للتهميش، حيث يرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى عدم كفاية قدرتها على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة.

ولمواجهة هذه التحديات وللمساعدة على إدماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي بطريقة أنسب، من المهم جدا أن يحدد المجتمع الدولي التزاماته ببرنامج عمل بربادوس وأن يشجع إنشاء شراكات عالمية أقوى بالأساليب التالية.

أولا، إن الاتجاه الذي يتسم بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة يجب عكسه للمساعدة في تعزيز قدرتها على تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وبالمثل، على المجتمع الدولي أن يخطط خطوات تمكن تلك البلدان من الوصول أكثر إلى الأسواق ولتعزيز التجارة والاستثمار معها. ونحن نحث أيضا على الإسراع بإكمال المفاوضات بشأن آلية كيوتو، كما نص عليه بروتوكول كيوتو.

ثانيا، إن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا ضروري لبناء القدرة وتهيئة بيئة تمكينية في هذه البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن نشجع توسيع نطاق مشاركة البلدان الجزرية الصغيرة النامية في المبادرات المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي مسعى لتيسير نقل التكنولوجيا، ستستضيف حكومتي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، المحفل الرفيع المستوى عن التعاون بين بلدان الجنوب في نقل العلم والتكنولوجيا في شباط/فبراير من السنة المقبلة.

وعلى عتبة القرن الحادي والعشرين، يتفاوض الاتحاد الأوروبي بشأن مستقبل علاقاته مع مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ البالغ عددها ٧١ بلداً، وهي علاقات تحكمها حالياً اتفاقية لومبي الرابعة. ولأن الاتفاقية الحالية سينتهي أجلها في شباط/فبراير ٢٠٠٠، فإننا نتفاوض بشأن اتفاق الشراكة المستقبلية.

وستظل أوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية تحظى بالاعتراف خلال المفاوضات. ويولى الآن اعتبار لإدخال المزيد من الدول الجزرية في الشراكة. وبالإضافة إلى أن هناك ٢٦ دولة جزرية صغيرة نامية أعضاء في مجموعة البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ وقعت بالفعل على اتفاقية لومبي، قررنا أن ندخل في المفاوضات الجارية، كمراقبين، سبعة بلدان أخرى مشمولة في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي: بالاو، جزر كوك، جزر مارشال، كوبا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوي.

وفي هذا السياق، يسرني أن أشدد على الحوار الممتاز الذي نجريه مع الجماعة الكاريبية والمحفل الكاريبي، ولجنة المحيط الهندي، ومحفل جنوب المحيط الهادئ، وبعض المؤسسات الأخرى التابعة لمنطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهندي والمحيط الهادئ.

إننا نؤيد تأييداً تاماً الأفكار التي أعرب عنها ممثلو الأعضاء الثلاثة الجدد في أسرة الأمم المتحدة البالغ عددها ١٨٨ دولة، وهم مملكة تونغا، وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو، عندما ذكر الممثلون الثلاثة أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتابع بجدية مسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر بربادوس، كان التقدم الذي أحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية يدعو للإعجاب في بعض المجالات. ولكن يتضح أيضاً أنه لا يزال يتعين فعل الكثير لضمان تنفيذ أهداف برنامج عمل بربادوس، وضمان حماية البيئة الغنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتكامل التام لعناصر التنمية المستدامة الثلاثة.

واسمحوا لي أن أعيد تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بالأهداف المتفق عليها في برنامج عمل بربادوس، وتأييدنا للعناصر الرئيسية للعمل في المستقبل التي

بربادوس ينبغي أن تنفذ بطريقة تتكيف مع هذه التغيرات.

إننا نسلم مع الارتياح بأن برنامج عمل بربادوس قد أدى إلى القيام بعمل مناسب في العديد من البلدان، وأن سياسات وبرامج قد وضعت أو عدلت لتتوافق مع مبادئ بربادوس. ولذلك، فإن أنشطة الاتحاد الأوروبي الإنمائية التي يمولها صندوق التنمية الأوروبي وميزانية التنمية الأوروبية ستظل تسهم في المجالات الـ ١٤ ذات الأولوية المذكورة في برنامج عمل بربادوس، في شركائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما ظلت تفعل ذلك حتى الآن.

وخلال الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة، التي تعمل بوصفها لجنة تحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، قدمنا كتيباً معنوناً "تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج عمل بربادوس"، الذي أوضحنا فيه الانسجام بين البرنامج وتعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقدمنا قائمة بـ ١٨٥ مشروعاً ممولة من الاتحاد الأوروبي لتلك الدول في المجالات الـ ١٤ ذات الأولوية.

ويعد الاتحاد الأوروبي أهم مانح للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتوقع أن نستمر مستقبلاً في هذا الموقع.

فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، تسراوحت المساعدة الأوروبية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية ما بين ٧٠٠ مليون و ٩٠٠ مليون دولار في السنة. وأعطيت أولوية عالية لأقل البلدان نمواً. وتذهب ٤٠ في المائة من مساعدة الاتحاد الأوروبي الإنمائية الرسمية لتلك الدول عن طريق الجماعة الأوروبية، بينما تقدم دولنا الأعضاء الـ ١٥ نسبة ٦٠ في المائة من المساعدة على الصعيد الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية.

وتتلقى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وستظل تتلقى، حجماً كبيراً من المعونة بحساب نصيب الفرد، لأن تلك المعونة تقدم على أساس عدد من المعايير، من بينها كون البلد جزيرة. وبهذا المعنى، لا يمكن توقع تغيرات كبيرة في مساعدتنا الإنمائية الرسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

تصاغ وتنفذ لا من الناحية النظرية فحسب، بل وفي صلتها بالاحتياجات الفعلية اللازمة للرجال والنساء والأطفال في يومنا هذا والأجيال المقبلة.

وقد شدد قداسة البابا يوحنا بولس الثاني على هذا التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال زيارته لجامايكا وبابوا غينيا الجديدة، حيث قال:

"أصدقائي الأعزاء، عندما تنظرون حولكم إلى بلادكم الجميلة بأحراشها وبأنهارها العظيمة وجبالها ووديانها العميقة وبراكينها وبحارها التي لا تحد، أشكروا الرب الكريم الذي لا يعرف كرمه حدودا. إنكم بلغاتكم وتقاليدكم المختلفة العديدة، تمثلون نسيجاً رائعاً نسجته الرب في صورة أسرة من الشعوب المتنوعة، وإن كانت متحدة، يود أن يملأها ببركاته".

"ولقد آن الأوان لكي يسعى [شعب] الجزيرة جاهداً إلى ضمان تطابق المبادئ التي تهتدي بها الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع شريعة الله ومع الإنجيل. لقد آن الأوان لأن نعمل معا على القضاء على آثار الظلم والاستغلال، وللتصدي لعدم الانشغال باحتياجات الفقراء والمحرومين، وعدم احترام كرامة وقيمة كل شخص، من الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال".

"وكمواطنين ينبغي لكم أن تشعروا بالحاجة إلى العمل على تحسين أحوال بلدكم وضمنان تطور المجتمع في جو يسوده الشرف والعدل والتناغم والتضامن".

وتوجه مجالات العمل ذات الأولوية، التي حددتها لجنة التنمية المستدامة، الأنظار إلى أن برنامج العمل لا يزال إطاراً حياً قيماً تبذل فيه جهود التنمية المستدامة. وتبين المناقشة التي تدور حول الدول الجزرية الصغيرة أنه ليس ثمة شخص يعيش بمعزل عن الآخرين وليس ثمة جماعة تعيش بمعزل عن الآخرين. فما يؤثر في أحدهم أو إحداها يؤثر في الآخرين وفي الآخرين. ويعتقد وفدي أن العالم كله سيشعر بمزايا مناقشة المسائل واقتراح الحلول لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية المستدامة للجزر الصغيرة، وفي فهمنا هذا للتضامن البشري، لا تغيب عن أنظارنا الحاجة إلى الإشراف المسؤول الذي يتطلب الاهتمام

حددت خلال هذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة.

واسمحوا أن أختتم كلمتي بتقديم شكر خاص إلى السفيرين سليلد وآشي ولرئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين على التزامهم وعملهم الشاق في التحضير لهذه الدورة. فقد ساعدوا على إقامة الحوار الممتاز الذي يجري لدينا الآن بين تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية والجماعة المانحة. وهذا من شأنه أن يمكننا من الاتفاق على السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التغلب على أوجه ضعفها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الأساقفة ريناتو رفايل مارتينو، رئيس الوفد المراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): مع كل المفاوضات المكثفة التي جرت خلال الشهور العديدة الماضية، ألا يصح القول إن التحضيرات لهذه الدورة قد بدأت منذ آخر طريقة اختتم بها في بربادوس المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؟ إن وفدي يعتقد أنها بدأت منذ ذلك الحين.

ففي ذلك الوقت، وقبل خمس سنوات سرعان ما انقضت، لاحظت، وأنا أتكلم باسم الكرسي الرسولي، أن مؤتمر بربادوس كان أول تقاطع على الطريق منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو. ونصل اليوم إلى ملتقى طرق جديد في ما تطور من طريق صغير إلى جادة عظمى، ممتدة من الحاضر إلى المستقبل. وقد كانت هناك عقبات، ولكن ما زال يحرز تقدم على الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة.

إن وفدي مهتم بنتيجة هذه الدورة الخاصة لأن الكرسي الرسولي يعترف دائماً بالأهمية الرئيسية للإنسان فيما يختص بالشواغل المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولا بد أن يظل هذا المبدأ الأول من مبادئ إعلان ريو هادياً تهتدي به كل مبادرة يضطلع بها لصالح التنمية. ولا بد أن نهتدي في عملنا باحترام كرامة وحرية كل شخص يتأثر بالبرامج الإنمائية. أما وقد قلست ذلك فصحيح أن الارتقاء بنوعية الحياة للجميع، لا سيما سكان الدول الجزرية الصغيرة، لا بد أن يكون المقصد الأول الآن وعند تنفيذ برنامج العمل هذا مستقبلاً. وهذه البرامج يجب أن

هذه السنة بمرور تسعمائة عام على تأسيسها. إن وجودنا الطويل الأمد قد منح جمعيتنا لقب أقدم كيان إنساني نشط. وعبر عملية متصلة لم تتوقف، استخدمنا خبرتنا وأبدينا قدرتنا على مواصلة الكفاح من أجل السلام العالمي، وعلى الإعراب عن اهتمامنا بصحة البشر ورعايتهم.

ولقد منحت جمعيتنا مركز المراقب الدائم في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤، ولديها الآن علاقات دبلوماسية كاملة مع ٨٢ دولة من الدول الأعضاء الموجودة في الجمعية العامة، ومن بينها عديد من الدول الجزرية الصغيرة، التي تناقش مشاكلها وتدرس هنا.

وهذه الدورة الاستثنائية من دورات الجمعية العامة تتصل بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، التي هي عرضة لآثار التغير المناخي والتي تتسم أيضا بالحساسية الجغرافية، هي مسألة بالغة الأهمية. وتعترم جمعية فرسان مالطة العسكرية أن تسهم بنشاط في العمل التعاوني الدولي. ولا بد للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة منسقة للاستجابة للكوارث الطبيعية الواسعة النطاق مثل الأعاصير التي شهدتها البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في السنة الماضية. وتقضي هذه الأحداث غير العادية عملا دائما يشمل جهود التعمير، لتوفير ما يلزم لإيجاد فرص العمل والتنمية، بحيث تساهم في تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نولي اهتماما لحقيقة أن العولمة تولّد الإبداع عن طريق تيسير التفاعل فيما بين شتى الثقافات. ولكن يجب ألا ننسى الاعتبارات الواجبة التي لا بد أن نوليها للتنوع الثقافي في العالم.

ونحن ندرك الصعوبات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة في الحفاظ على تنميتها المستمرة بدون إلحاق الضرر بنظمها البيئية، وفي ضمان أن يرتفع مستوى معيشة سكانها وأن يصبح مرضيا، وفي حل مشاكل خاصة من قبيل حماية مصادر المياه العذبة ومنع الأخطار على الصحة التي يمكن أن تسببها صعوبات معينة. وجمعية فرسان مالطة مستعدة لدعم هذه العملية الصعبة كي تتمكن الدول الأعضاء عن طريق التعاون الدولي الفعال من تحقيق تنمية مستدامة ومكافحة الفقر المتواصل والمساعدة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التغذية والرعاية الصحية.

بالمصالح العام. وليس مسموحا لأي شخص أو أية مجموعة من الناس بأن يقرر صلتها، أو تقرر صلتها، بالكون. إذ أن المصالح العام الكوني يتجاوز المصالح التي تحددها الخطط الفردية أو الوطنية أو السياسية كما يتجاوز حدود الزمن.

والإشراف المسؤول والتضامن الإنساني الحق موجهان لجميع المجالات الحاسمة التي تناولها النقاش في هذه العملية الاستعراضية ويجب أن يظلا أيضا منطلقا لمناقشة مسألة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولا بد أن تناقش آثار التغير المناخي ومسألة موارد المياه العذبة، وحماية البيئة الساحلية والبحرية، وتعبئة موارد الطاقة، وتعزيز السياحة المستدامة في سياق مسائل الصحة والتعليم والتغذية والمأوى والأمن.

ونظرا للتقدم المحرز، خلال هذه المناقشة، يود الكرسي الرسولي أن يعلن مرة أخرى أن مجرد تقديم العون مهما كان محمودا ولازما، ليس كافيا لطرق جميع جوانب التضامن الإنساني الذي يجب تقديمه إلى المحتاجين. ولا بد أن تعمل الأمم على إيجاد هياكل دولية جديدة أكثر إنصافا، تكون بالتالي أكثر فعالية في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الصناعية والتمويل ونقل التكنولوجيا.

وستمضي الكنيسة الكاثوليكية في إعداد وتشجيع برامج معينة في المجالات الحاسمة التي تستهدف الارتقاء بحياة البشر في بعض أشد المناطق فقرا وأقلها نموا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبذلك ستساعد الكنيسة على تحسين الأحوال للجميع. وإن وفدي يشيد بالتقدم المحرز في هذه الدورة الاستثنائية ويتطلع إلى مبادرات تقدم مستقبلا تمثل الخطوة التالية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): المتكلم التالي على القائمة هو معالي السيد خوزيه أنطونيو ليناتي - بوش، رئيس الوفد المراقب عن جمعية فرسان مالطة العسكرية، وأعطيه الكلمة.

السيد ليناتي - بوش (جمعية فرسان مالطة العسكرية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهاني الخالصة لرئيس الجمعية العامة على انتخابه.

إنني هنا بالنيابة عن جمعية فرسان مالطة العسكرية، وهي هيئة خاضعة للقانون الدولي، تحتفل في

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

الصغيرة النامية وفي سياق التحضيرات لعقد الدورة الاستثنائية.

عندما نناقش تحقيق التنمية المستدامة، فإن عبارتي "الصغيرة" و "الجزرية" لا ينظر إليهما عموماً على أنهما ميزتان دلالتان. فالمسائل التي تم تعريفها بوصفها مسائل هامة لتحقيق التنمية المستدامة للجزر الصغيرة ليست صغيرة على الإطلاق. فتغير المناخ، والموارد المتجددة وإدارة النفايات هي مسائل تبعث على القلق الشديد. ومن حسن حظنا البالغ إذا أن تكرر هذه الهيئة العالمية الموارد والخبرات لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة على التصدي لهذه المسائل ذات المدى البعيد وعلى تحديد الطريق الصحيح لنجاحنا في المستقبل.

والواقع أن صغر حجمنا ونطاقنا المحدود يجعلان من الجزر الصغيرة جزراً هامة. ولعلنا نكون أول من ينذر بوقوع كوارث بيئية يمكن أن يواجهها المجتمع العالمي في الألفية المقبلة. فنظمنا البيئية الهشة ومجتمعاتنا المحلية التي يعتمد بعضها على بعض تجعلاننا نموذجيين باعتبارنا رأس الحربة فيما يتعلق بهذه المسائل العالمية. وبما أننا أول من سيعاني من الآثار المترتبة على تغير المناخ وارتفاع مستويات البحار، فإن نجاح العالم أو فشله بصورة جماعية سيسجل أولاً على شواطئنا. واعترافاً بهذه العلاقة، تهتم الدول المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، اهتماماً نشطاً بالمشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وثمة مسألة هامة تتطلب تعاوناً دولياً هي مسألة تغير المناخ. فتغير المناخ لم يعد مجالات للمناقشة الأكاديمية فحسب. ولقد رأينا في السنوات الأخيرة كيف يمكن للآثار المترتبة على ظاهرتي النينيو ولا نينيا أن تترجم إلى أعاصير أو جفاف. وتعلمنا بسرعة أن قوى الطبيعة يمكن أن تتغلب حتى على أفضل المجتمعات المحلية والحكومات استعداداً. وفي حالة غوام، تعرضنا لأعنى الأعاصير وللحرائق التي سببتها ظاهرة النينيو وللجفاف خلال ١٢ شهراً. ولئن كانت غوام لا تستطيع أن تؤثر تأثيراً كبيراً على تغير المناخ العالمي، إلا أننا نسهم إسهاماً كبيراً في تعليم مجتمعات محلية أخرى عن الاستعداد لمواجهة الكوارث والإبلاغ منها، وهما مجالان نعتقد أننا نبرع فيهما.

ومسألة إدارة النفايات في المجتمعات الجزرية، مسألة أساسية بالنسبة لرفاهنا ونوعية حياتنا. ولقد

والتعاون الدولي لا يتضمن عمليات حفظ السلام فحسب؛ بل يلعب أيضاً دوراً في الحياة اليومية لشعوب كثيرة، فيحميها من الجوع والفقر والأمراض والأمية. وتعزيز التنمية المستدامة يعني أيضاً حماية البيئة العالمية وحقوق الإنسان. وأفضل طريقة للمساعدة على منع الصراعات والقضاء عليها تتمثل في تهيئة الظروف التي تفضي إلى العيش الكريم، فضلاً عن إقامة علاقات ودية فيما بين المجتمعات المحلية على أساس مبدئي المساواة في الحقوق واحترام القانون الدولي. وجمعية فرسان مالطة مستعدة لتقديم خبرتها كي تستغل أحسن استغلال. وإن وضع برامج طبية، وتدريب الموظفين المختصين، وإنشاء هيئات الإسعاف وتوفير الإسعافات الأولية وأجهزة الجراحة والأدوية هي بعض المسائل العديدة التي يمكن إدراجها في اتفاقات تُبرم بين الدول المهمة وجمعية فرسان مالطة.

وكان لجمعية فرسان مالطة في الماضي صلة بثلاث جزر هي: رودوس ومالطة في البحر الأبيض المتوسط وسانت كيتس في البحر الكاريبي. ولكنني لست هنا لأتكلّم عن ذكرياتنا التاريخية. وأنا موجود هنا لأعرض تعاوننا معكم في الجهود الرامية إلى الحفاظ على تراث هش وضعيف ولأقدم خبرتنا في ميداني الاستشفاء والرعاية الصحية. وهو ليس عرضاً نسخي به ولكنه واجب علينا. فالتخلف الإنمائي والفقر وخطر التهميش وعبء الدين الخارجي ونقص الموارد والكوارث البيئية أمور تشكل خطراً حقيقياً على السلام الدولي والتنمية المستدامة. والأنشطة الحالية التي تضطلع بها جمعية فرسان مالطة في أكثر من ١٠٠ بلد والمساعدة التي قدمناها مؤخراً إلى السكان المتضررين من إعصاري تشارلي وميتش تشهدان على قدرتنا وعلى حسن نوايانا. ونحن نعلم أن الطريق طويل أمامنا ولكن يسرنا أننا نسير على الطريق الصحيح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): المتكلم التالي هو المراقب عن غوام، السيد روبرت أندروود.

السيد أندروود (غوام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أبدي آراء شعب غوام أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن ممتنون على إتاحة هذه الفرصة لنا لمخاطبة الجمعية، وعلى العمل المكثف الذي اضطلع به مؤتمر بربادوس العالمي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية

وينبغي عدم مساواة الدول الجزرية الصغيرة بالضعف. بيد أن جوانب ضعفنا أمام قوى الطبيعة وأثرنا النسبي على المسرح الدولي أمران يجعلاننا مهمشين في حالات كثيرة. فنظمتنا البيئية الهشة واقتصاداتنا الصغيرة تجعلاننا سريعي التأثر بأدنى تحول في التوازن القائم.

وفي رأينا هذا هو السبب، الذي يجعلنا نرحب بعقد هذه الدورة الاستثنائية وتركيز الانتباه الدولي على مشاكلنا الفريدة وحسن التوقيت الأمر الذي يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا في الاقتصاد العالمي المتكافل.

والعالم هو الذي يصغر وليست جزرنا ويرجع الفضل بقدر كبير في ذلك إلى أوجه التقدم المذهلة في مجال الاتصالات. وفي عصر المعلومات الجديد، لم تعد هناك جزر إطلاقا في الواقع. وصورة جزر المحيط الهادئ الشاعرية المعزولة، التي لم يغيرها العالم الحديث، لم تعد صادقة. والصورة الجديدة هي بالأصح لمجتمعات متعددة تربط بينها التكنولوجيا وتشهد قبل غيرها التغير الإيكولوجي الذي يشغل البشرية جمعا.

وتفخر غوام باحتلالها موقعها بين جزر العالم، ونحن نتطلع قدما إلى تفهم البشرية للصلة بين الإنسانية ومساحة البحر الشاسعة وأوطاننا الجزرية المقدسة.

ومرة أخرى، أشكر الجمعية العامة على الفرصة التي أتاحت لغوام لكي تعرب عن آرائها، وأشيد بالجمعية على تركيزها على هذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كارلايل كوربن، المراقب عن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

السيد كوربن (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب لكم يا سيادة الرئيس، عن تهانينا على انتخابكم رئيسا لهذه المداولات الهامة، فضلا عن تقديرنا للدول الأعضاء في هذه الهيئة على تأييدها منح مركز المراقب في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للبلدان الأعضاء المنتسبة إلى مختلف المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة.

تعلمنا في غوام أن وضع خطة متكاملة لإدارة النفايات هو خطوة أولى. ويبدو أن إيجاد الإرادة السياسية لتنفيذ قيود صارمة والتشجيع على إعادة التدوير عن طريق تهيئة حوافز اقتصادية ووضع عقوبات هو التحدي الأكبر المائل أمامنا. وفي حين يبدو من السهل نظريا وضع نظام متكامل لإدارة النفايات، فإن تغيير أنماط العمل والقضاء على جوانب عدم الفعالية هما من عمل الحكومات. وقد أثبتت تجربتنا أننا نتعطش لأفضل التكنولوجيات وأجداها في إدارة النفايات. ونحن نثمن الأجواء الصافية والمياه النظيفة والتلال الخضراء التي تشتهر بها جزرنا. وهدفنا الرئيسي يتمثل في إبقائها على هذه الحال عن طريق وضع استراتيجيات فعالة لإدارة النفايات تكون مجدية من حيث التكلفة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد جدا الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه المسائل عن طريق مساعدة حكوماتنا على الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة.

وفي مجال الموارد البرية، تشارك غوام الجزر الصغيرة تجربتها المشتركة ومفادها أن الموارد النادرة تتطلب مستوى رفيعا من الإشراف. ولقد استثمرنا في رسم الخرائط بالأقمار الصناعية، ونكرس موارد كبيرة لتطوير البنية التحتية. وقد نكون من الدول الجزرية القليلة التي لا تزال تواجه مشاكل تتعلق تاريخيا بتخصيص أراضيها لأغراض عسكرية منذ أكثر من ٥٠ عاما: فأكثر من ثلث أراضي غوام لا يزال يستعمل كقواعد عسكرية. واستعدادنا للأراضي العسكرية هي من أولى أولوياتنا، وبينما قد ينظر إلى هذا الأمر بوصفه مسألة داخلية بين غوام والولايات المتحدة، فإن غوام ستواصل مناقشة الآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة على هذه المسألة في كل محفل متاح لها.

ولقد استفادت غوام من مشاركتها في المنظمات الإقليمية في مجال موارد التنوع البيولوجي. وأفردنا في جزيرتنا مناطق حفظ وأحرزنا تقدما في حماية الأنواع المهددة بالخطر والانقراض. ونحن في طليعة من يجري أبحاثا بحرية عن طريق وضع برامج خلاقة في جامعة غوام، ونواصل التشجيع على التعاون الإقليمي في إدارة مصائد الأسماك. وإننا نؤيد أهداف المشاورات رفيعة المستوى المتعددة الأطراف بشأن مصائد الأسماك. ونعتقد أنه أحرز الكثير بشأن إدارة مصائد الأسماك؛ ولكن يتعين أن تعتمد الدول الجزرية الصغيرة المزيد من الضوابط. وفي حالة غوام، فإن العلاقة القائمة بين حكومتنا الجزرية وحكومة الولايات المتحدة بشأن المناطق الاقتصادية الخالصة آخذة في التطور.

ذلك جزءاً لا يتجزأ من تفكيرنا في هذه المرحلة التنفيذية.

وتقر حكومتني بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة حالياً لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. ومن الأمثلة على ذلك اتخاذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير الماضي قراراً بشأن المحيطات والبحار التزم بالتصدي لحالات عدم اليقين الحرجة المتصلة بتغير المناخ. وتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأخير المعنون لمحة عن البيئة العالمية يذكرنا أيضاً بأن الوقت يكاد يدركنا للتحويل على نحو رشيد وجيد التخطيط إلى نظام مستدام.

السيد أنياوكو (الأمانة العامة للكمونولث) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن مدى سعادتي لمخاطبة الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية التي تنعقد تحت رئاستكم، يا سيدي. وأنا أرحب بهذه الفرصة التي أتاحت لي للإعراب عن ذلك باسم الكمونولث، الرابطة التي تضم ٥٤ بلداً تمثل مجتمعة ما يربو على ربع البشرية جمعاء. وتمثل الدول الصغيرة موضوعاً كبيراً بالنسبة لنا. إذ أن ٣٢ من أعضائنا بلدان صغيرة، ومن بينها توجد ٢٥ دولة جزرية صغيرة نامية.

وأكثر من ثلاثة أخماس المساعدة الإنمائية التي تقدمها أمانة الكمونولث موجهة نحو دعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشمل العديد من عناصر برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤، الذي نقوم باستعراضه هنا. ويساعد الكمونولث، من خلال تشغيله لمكتب معني بالدول الصغيرة، حوالي ٩ من البلدان الصغيرة التابعة للكمونولث حتى تتمكن من إقامة تمثيل لها هنا في الأمم المتحدة. ونتيجة للاضطلاع ببعثة وزارية خاصة في السنة الماضية بطلب من رؤساء حكومات الكمونولث، شكلنا مع البنك الدولي قوة عمل مشتركة تقوم بإجراء تقييم شامل للطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد الدول الصغيرة في تخفيف مختلف القيود الناجمة عن ضعفها من أجل الإسراع بتنميتها الاقتصادية.

ومساهمة منا في هذه المناقشة العامة، أود أن أقترح ستة مجالات ذات أولوية حيث توجد حاجة عاجلة إلى العمل من أجل إعطاء قوة دفع للتنمية المستدامة للدول الصغيرة.

وقد ساهمت بلداننا في النقاش العالمي في المؤتمرات العالمية المعنية بالبيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، والمستوطنات البشرية، والحد من الكوارث الطبيعية، والمرأة والتنمية، نتيجة لقرارات الجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن هذا المركز سيمنح لنا في الدورات الاستثنائية المتبقية لاستعراض مختلف خطط العمل العالمية في الجمعية العامة ككل، اتساقاً مع النهج الحديث لتحقيق مبدأ العالمية.

إن الأمم المتحدة ما برحت منذ عدة عقود تدرس شواغل البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ومنذ عام ١٩٧٦، تناولت مبادرات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية مسائل النقل والاتصالات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبحلول عام ١٩٩٤، دعت الجمعية العامة إلى التنفيذ الفوري والفعال للقرارات السابقة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشددت القرارات التي اتخذت في وقت لاحق على ضرورة تقديم المساعدة على أسس تساهلية وعلى الآثار الضارة لارتفاع مستوى مياه البحر بسبب تغير المناخ. وفي هذا الصدد، عقد اجتماع للخبراء والبلدان المانحة في عام ١٩٩٨، وأقر ذلك الاجتماع بأهمية الدعم الدولي لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وما أعقب ذلك من اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٢، وبرنامج عمل بربادوس في عام ١٩٩٤، وقرارات المتابعة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي اتخذت عبر السنوات الخمس الأخيرة، تمثل اللمسات الأخيرة في اعتراف المجتمع الدولي منذ وقت طويل بأن الظروف الفريدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب اتخاذ تدابير محددة للمساعدة في عملية تنميتها المستدامة. وقد تأخر تنفيذ هذه الولاية المتعددة الأوجه.

ونحن نأمل ننظر إلى برنامج عمل بربادوس بوصفه أداة للتنمية المستدامة، وليس مجرد أداة تُعنى بالمسائل البيئية وحسب. ومن ثم نقرر بأن آثار العولمة الاقتصادية المتسارعة تتسبب في ضغوط إضافية على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذا نواصل التركيز على تدابير لمعالجة ضعفنا أمام تغير المناخ بسبب الظروف الناجمة عن شدة انبعاث غازات الدفيئة، فإن نمونا وازدهارنا النسبي، وفي حالات عديدة، قدرتنا نفسها على البقاء مستقبلاً أمور تتأثر بضغوط اقتصادية خارجية أيضاً. ولا بد أن يكون

الصغيرة ضعفا. وينبغي أن تلقى شواغل الدول الصغيرة الضعيفة اعترافا أكبر في أي دورة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تنطلق من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في سياتل في وقت لاحق من هذه السنة.

وأخيرا، تحتاج جميع المؤسسات المشاركة حاليا في دعم بناء القدرة في الدول الصغيرة إلى وضع استراتيجية متماسكة ومنسقة على النحو الصحيح لدعم تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات في البلدان التي تعاني من قيود في المجالات الرئيسية للإدارة الاقتصادية والبيئية والتخطيط.

وأذكر أنني قبيل انعقاد مؤتمر بربادوس لعام ١٩٩٤، أتيت لي الفرصة للمشاركة في عمل فريق من الأشخاص البارزين بدعوة من الحاكم العام لبربادوس. وقدم هذا الفريق توصيات عديدة بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد وجدنا تشجيعا كبيرا في برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في بربادوس. ولكن بعد مضي خمس سنوات لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وسيظل الكمنولث بدوره يفعل كل ما في وسعه، بمفرده وبالعامل في شراكة مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ليضمن، ونحن ندخل ألفية جديدة، أن تصبح الدول الصغيرة أقل ضعفا وبوسعها التمتع بالمزيد من الأمن والرخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد نويل ليفي، أمين عام محفل جنوب المحيط الهادئ.

السيد ليفي (محفل جنوب المحيط الهادئ) (تكلم بالانكليزية): إن مداولات هذه الجلسة تهم بشكل خاص محفل جنوب المحيط الهادئ، الذي يضم ١٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية، المستقلة والحاصلة على الحكم الذاتي، بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلندا. وهذه البلدان التي تشمل بعض أصغر البلدان في العالم، تتشاطر مجالا شاسعا من وسط وغربي المحيط الهادئ. ورغم تفاوت أعضاء المحفل تفاوتاً كبيراً في الحجم، وفي النظم الاجتماعية ومستويات المعيشة اتفقنا على العمل معا على نطاق واسع لسبل السعي إلى تحقيق الانسجام والاستقرار والرفاهية في بلداننا.

ويرى المحفل أن إجراء تقييم شامل لتنفيذ عمل بربادوس لا يمكن أن يظل معلقا أكثر مما ظل. وقد أكد

أولا، من الضروري تفادي التهديدات البيئية الخطيرة مثل تغير المناخ وارتفاع مستوى منسوب مياه البحر. ويجب أن يدخل بروتوكول كيوتو التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ حيز النفاذ بأسرع ما يمكن، كما ينبغي تنفيذ الالتزامات المتعلقة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على نحو فعال، باتخاذ المزيد من الإجراءات لإبطاء الاحترار العالمي. وتحتاج الدول الصغيرة الضعيفة إلى مساعدة عاجلة على صياغة وتنفيذ خطط للتكيف مع تغير المناخ وارتفاع مستوى منسوب مياه البحر على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ويجب أيضا التصدي للتحديات البيئية الأخرى، مثل وضع سياسات فعالة لإدارة النفايات؛ والحد من التهديدات المحتملة التي يشكلها النقل البحري للنفايات النووية، وحماية البيئة البحرية من التلوث الناتج عن مختلف المصادر؛ والحد من الآثار الإنمائية السلبية على السياحة، التي يعتمد عليها كثيرا العديد من الدول الصغيرة.

ثانيا، إن الدمار الذي ألحقه الإعصار المداري فلويد بجزر البهاما، قبل أسابيع قليلة فقط، أكد أهمية تعزيز الآليات الدولية لتقديم المساعدة اللازمة للوفاء بمتطلبات البلدان الضعيفة قبل وقوع الكارثة وبعدها.

ثالثا، ينبغي لمنظمات التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تأخذ في الاعتبار عامل الضعف لدى وضع برامجها لمساعدة الدول الصغيرة. وينبغي أن تطبق بمرونة مجموعة من المعايير أوسع من معيار نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ويشمل ذلك وجود مؤشرات واضحة للضعف، لتحديد المركز الاقتصادي للدول الصغيرة ومتطلباتها من المساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، أعدت أمانة الكمنولث مؤشر ضعف للبلدان النامية يمكن أن يمثل أداة تنفيذية مفيدة.

رابعا، ينبغي أن يكون هناك وقف اختياري لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتخريج الدول الصغيرة من مركز أقل البلدان نموا، حتى تتم صياغة طريقة سليمة ومتينة - تشمل مؤشرات للضعف - لتوجيه هذه القرارات.

خامسا، يمكن لإطالة الفترات الانتقالية وآليات التمويل أن تساعد الدول الصغيرة على إدماج اقتصاداتها في نظام تجاري دولي أكثر انفتاحا، وتحمل تكاليف الانتقال واكتساب منافع أكثر من التجارة. وهناك قضية مقنعة لتمديد المعاملة الخاصة والتفضيلية لأكثر الدول

ويكرر قادة محفل جنوب المحيط الهادئ التأكيد على أهمية تطبيق مؤشر للضعف كأسلوب أكثر إنصافاً لتحديد الحالة الإنمائية للبلدان. وهم يحثون أيضاً على إرجاء اتخاذ أي قرار بتقييم أي بلد من أقل البلدان نمواً لدى اتخاذ قرارات التصنيف ولدى تقرير منح المساعدة والمعاملة التجارية الميسرتين لحين وضع مؤشر مقبول للضعف.

ولا تقتصر العوامل التي تؤدي إلى ضعف الدول الجزرية الصغيرة على العوامل الاقتصادية وحدها. ففي منطقتنا عكفت لجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية التي تمولها نيوزيلندا على وضع مؤشر للضعف البيئي. ويهدف الإطار الجاري بلورته إلى إنشاء تصنيف مقبول يمكن تطبيقه على نطاق واسع وإدراجه في المعايير المستخدمة في تقرير وضع أقل البلدان نمواً.

وثمة مسألة أطول مدى ذات أهمية حيوية لجميع أعضاء المحفل تتمثل في خطر ارتفاع سطح البحر الناجم عن الاحترار العالمي. ويتهدد الخطر على الأخص بعض دولنا المنخفضة التي تعيش فيها مجتمعات بأسرها في ظل تهديد متعاظم لوجودها ذاته. ولهذا فإننا نرغب بإلحاح جهود المجتمع الدولي الرامية للتوصل إلى حل لهذه المشكلة العالمية.

ويؤيد أعضاء المحفل تأييداً تاماً الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كيوتو بوصفه أول خطوة ملموسة على طريق العمل العالمي الفعال الذي يستهدف مكافحة تغير المناخ. ويأمل المحفل أن يوضع بروتوكول كيوتو موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن، ويتطلع إلى إحراز تقدم مبكر في الوفاء بهذه الالتزامات.

وإلى جانب الخطر الناجم عن تغير المناخ، فإن استقرارنا وأمننا مهددان أيضاً بخطر الكوارث الطبيعية، والنقل الدولي للنفايات الخطرة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والتحديات غير المشروعة للسلامة الوطنية لأراضي الدول. وقد سلم قادتنا بتلك المخاطر عندما اعتمدوا إعلان إيتوتاكي في عام ١٩٩٧.

ويكرر المحفل التأكيد بشدة على التزامه ببرنامجه عمل بربادوس وبعملية الاستعراض الحالية. ونحن نحث المجتمع الدولي على التصدي لتلك المشاكل التي نرى أنها تضاعف من هشاشتنا والتي يمكن بالتالي أن تعرض

اجتماع محفل جنوب المحيط الهادئ في السنة الماضية من جديد تأييده لبرنامج عمل بربادوس باعتباره إطاراً شاملاً وذا إمكانية كبيرة بالنسبة للمنطقة، وأشاد بالجهود التنفيذية المبذولة حالياً.

إن مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة على نطاق كل جوانب التنمية والاقتصاد من الشواغل الأساسية للدول الجزرية الأعضاء في المحفل. وقد كان برنامج عمل بربادوس مخططاً مفيداً في مواجهة هذا التحدي، ويقوم أعضاء المحفل بمعالجة الموضوعات المثارة على طول جبهة عريضة من العمل.

ولكن قدرتنا الوطنية الفردية للتعامل وحدنا مع هذه الموضوعات محدودة. ولذا من حسن حظ المنطقة أن تكون لديها طائفة من المنظمات الإقليمية التي تتعامل مع المسائل التقنية المتصلة بالأرض والمحيطات والموارد المرتبطة بها، مثل مصائد الأسماك، والبيئة، والتعليم والتنمية المستدامة. ويجري تنسيق عملها من خلال مجلس المنظمات الإقليمية في جنوب المحيط الهادئ. ومن الضروري أن تستخدم الوكالات الدولية هذه الشبكة من المنظمات الإقليمية لرفع فعالية أنشطتها كشريكة في التنمية.

إن الطريق إلى تحقيق التنمية المستدامة صعب بالنسبة لنا. إذ تعتبر أغلبية بلدان المحفل الجزرية صغيرة للغاية، بكامل المعايير، وهذا يجلب لها مجموعة من المصاعب، مثل محدودية الموارد الطبيعية، وصغر الأسواق المحلية والتكاليف العالية للهياكل الأساسية بحساب نصيب الفرد. وزادت من تعقيد هذه المصاعب العزلة عن بقية العالم نتيجة لبعد المسافة والافتقار إلى خدمات النقل الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن موقع هذه الدول وخصائصها الطبيعية - إذ أن العديد منها منخفض يجعلها عرضة للكوارث الطبيعية.

وإحدى هذه الخصائص أن مستويات الدخل يمكن أن تتفاوت بدرجات كبيرة، إما بسبب الاعتماد على طائفة ضيقة من الصادرات أو لأن الكوارث الطبيعية تعوق الإنتاج بسهولة.

وفي اعتقادنا أن العمل الجاري بشأن وضع مؤشر للضعف الاقتصادي قد وصل الآن إلى المستوى الذي يمكن من استعمال المؤشر في اتخاذ قرارات سياسية.

وفي رأيي المتواضع، أن إدارة الموارد ذات أهمية حاسمة للدول والأقاليم الجزرية الصغيرة، مثل ساموا الأمريكية، نظرا لصغر مساحتها وعزلتها النسبية. وتبدو آلاف الجزر الصغيرة من جزر الأوقيانوس، عديمة الأهمية إذا نظرنا إلى كل منها على حدة على خريطة العالم. ولكن إذا نظرنا إليها ككيان جغرافي، فإن منظور المرء لجزر المحيط الهادئ سيتغير تغييرا جذريا. ونحن جميعا نعرف أن منطقة الأوقيانوس هي في واقع الأمر منطقة بالغة الأهمية على نطاق العالم. وهي منطقة تتعرض لتغيرات سريعة، وتستدعي مزيدا من الاهتمام باعتبارها آخر حدود عالم اليوم.

ولهذا السبب، ما زلنا نجد أنفسنا أكثر تركيزا على محاولة اكتشاف دورنا كمجموعة إقليمية في عالم اليوم. ونحن نحاول تحديد الأسئلة التي لا بد أن نطرحها في محاولتنا لدعم هذا الدور بشكل واضح. ما الذي يمكن أن يعرف أفضل تعريف وضعنا الفريد في الأوقيانوس أو دورنا كدول جزرية فرادى أو كمجموعة من الدول الجزرية؟ ولعلكم تسمحون لي، بدلا من تكرار معظم ما قيل، بأن أسرد بعض التجارب التي مررنا بها في ساموا الأمريكية، والتي أمل أن يستخلص منها المسؤولون منا عن التخطيط دروسا لتنمية هذه المساحات الشاسعة من المحيطات ومواردها. وقد تبين هذه الدروس أيضا كيف يمكن للقدرات الموجودة في الدول والأقاليم الجزرية الصغيرة أن تساعد على الإسراع في تنفيذ عملية برنامج العمل.

منذ أن أصبحت ساموا الأمريكية في عام ١٩٠٠ إقليما غير مدمج في الولايات المتحدة، تحولت من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد النقدي. وفي حين أننا ما زلنا نحاول الحفاظ على تقاليدنا الثقافية، ثمة ضغوط كبيرة يتعرض لها حاليا أهم جانب من جوانب تفردنا الثقافي ألا وهو: نظام تملك الأراضي المشاع. وتركز ثقافتنا، شأنها شأن كثير من الثقافات في جميع أنحاء الأوقيانوس، على أهمية الدور الذي يقوم به رؤساؤنا المعروفون في ساموا باسم ماتاي. والماتاي هم تقليديا الوكلاء والمشرفون على رعاية أراضيهم ومياههم المتاخمة للشاطئ. وهم الذين يقررون، منذ نحو ٣٠٠٠ سنة وحتى الآن، كيف توزع الأرض بالتساوي على أفراد الأسر التي يتألف منها المجتمع المحلي المتمتع بها ورعايتها حتى يمكن أن تنتقل إلى الأجيال المقبلة. والحفاظ على نظام الماتاي عندنا وعلى ثقافتنا له أهمية

القرية العالمية بأسرها للخطر. وتوفر هذه الدورة الاستثنائية للمجتمع الدولي فرصة شديدة الأهمية للوفاء بالتعهدات اللازمة شريطة أن نركز جميعا على الأهداف الواقعية التي يمكن تحقيقها.

وفي الختام يأمل محفل جنوب المحيط الهادئ أن توفر مداولات هذه الدورة الاستثنائية للدول الجزرية الصغيرة النامية سببا معقولا لأن تتطلع إلى الألفية المقبلة وهي أكثر أملا بدلا من النظر إليها كشر مرتقب. وبينما قبلت الدول الأعضاء في المحفل التحدي المتمثل في مواجهة التغيرات الجارية في جميع أنحاء العالم، فإن الدول الصغيرة من بينها تواجه تحديات لا يمكن التغلب عليها مباشرة من خلال أي إجراء يعتمد على قدرتها وحدها. وتلتزم الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مواجهتها لهذه التحديات، المساعدة العظيمة من العالم المتقدم ومن جميع المؤسسات الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة نائب الحاكم السيد توغويولا تولا فونو، المراقب عن ساموا الأمريكية.

السيد تولا فونو (ساموا الأمريكية): (تكلم بالانكليزية): أحمل إليكم تحيات ساموا الأمريكية، وهي من أصغر الأقاليم التابعة للولايات المتحدة في جنوب المحيط الهادئ. وأحمل إليكم تحيات حاكمنا وشعب ساموا الأمريكية واحترامهم الصادق.

والواقع أنه مما يشرف ساموا الأمريكية ويسعدنا أن تشارك في هذه الدورة الاستثنائية بصفة مراقب لأول مرة في تاريخ بلدنا. وباسم شعبنا، أتوجه بالشكر إلى الجمعية العامة والولايات المتحدة على إتاحتها لنا هذه الفرصة العظيمة وشرف الوقوف هنا اليوم.

وتفخر ساموا الأمريكية بانضمامها إلى جيراننا في المحيط الهادئ، دول المحيط الهادئ الجزرية، في تأييد برنامج عمل المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إلا أننا ينبغي أيضا أن نصر، بل ونحث بقوة، على المسارعة إلى تنفيذ مبادراته. وكل يوم من تأخير تنفيذها يعني بالنسبة إلينا أن جزءا آخر من مواردنا الثمينة تؤخذ منا. وستبقى التنمية المستدامة هدفا يراوغنا ما لم ننفذ برامج للبدء بالإدارة الجادة لمواردنا المحدودة التي تمتلكها دولنا وأقاليمنا الجزرية الصغيرة النامية.

حقيقة أن علينا مسؤوليات لعكس اتجاه التدهور الحاصل في حالة البيئة على كوكبنا. وعلى رغم أن جهودنا وأنماط استهلاكنا قد تبدو ضئيلة. إلا أنه يتحتم علينا أن نخطط الآن على نحو أوسع لإصلاح معظم الأضرار الحاصلة في الجزر، ولزيادة فهمنا لكيفية أن تجارتنا وأنماط تنميتنا الاقتصادية يمكن أن تكرسا المساوئ المعروفة التي تتعرض لها البيئة على نطاق عالمي.

يقال إننا لا نرث الأرض من آباءنا، ولكننا نفترضها من أبنائنا. ولا بد أن نحترم التوازن الطبيعي القائم وأن نعترف أن إجراءاتنا وأعمالنا كمنطقة وكدول جزرية وكأفراد هي في واقع الأمر هامة بالنسبة لمسائل السلامة البيئية على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيمون مولينا دوارتي، الأمين العام لرابطة الدول الكاريبية.

السيد مولينا دوارتي (رابطة الدول الكاريبية) (تكلم بالأسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم وأن أشكركم على شرف إتاحة الفرصة لي أن أتكلّم هنا.

بصفتي الأمين العام لرابطة الدول الكاريبية أود أن أبدأ بياني هذا أمام الجمعية العامة بالإعراب عن امتنان الرابطة الصادق على شرف منحها مركز المراقب في الجمعية العامة بتاريخ ١٥ كانون الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

والرابطة التي احتفلت بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها تتألف من ٢٥ بلدا هي أيضا أعضاء كاملو العضوية في الأمم المتحدة، ومن بلدان أخرى منتسبة إليها من قبيل أروبا وفرنسا - وهي أيضا عضو في الأمم المتحدة - فيما يتعلق بغيانا الفرنسية وغواديلوب ومارتينيك وجزر الأنتيل الهولندية. وبإمكان الرابطة الآن أن تقيم علاقة تعاون وثق وأوسع مع الأمم المتحدة بغية الإسهام في تطوير برامج مشتركة مؤاتية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى.

إن الأهداف الرئيسية لرابطة الدول الكاريبية حسبما تنص عليه الاتفاقية التي أنشأت الرابطة هي التالية: أولا، تعزيز عملية التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي بغرض إنشاء حيز جغرافي اقتصادي أوسع نطاقا في هذه المنطقة، وثانيا، الحفاظ على السلامة البيئية للبحر

بالغة بالنسبة لشعبنا وهناك مقاومة شديدة لأي تغيير يجري فيه.

وبالتالي، فإن هناك مقاومة طبيعية للأنظمة الحكومية، التي غالبا ما تتعارض مع الدور القيادي التقليدي للماتاي. ونحن كقادة حكوميين وصانعي سياسات، تتمثل سياستنا في ساموا الأمريكية في محاولة إدماج النظم التقليدية لصنع السياسات مع النظم الحديثة. وعلى الرغم من صعوبة ذلك، فقد أحرزنا قدرا من النجاح في معظم مشاريعنا. إلا أن التحول ما زال جاريا، لأننا ندرك ضرورة تقبل التخطيط على مستوى الجزيرة كلها وليس على مستوى القرية فحسب.

واسمحوا لي أن أبرز بعض النجاحات التي حققها إقليم ساموا الأمريكية فيما يتعلق بإدارة الشعب المرجانية فقد اتخذنا موقفا استباقيا للغاية في التعامل مع حماية الشعب المرجانية المحيطة بسموا الأمريكية كشريك نشط في مبادرة الشعب المرجانية للولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ بداية المبادرة في عام ١٩٩٤، عملت ساموا الأمريكية على النهوض بهذه المبادرة إلى مستوى أعلى، بدعم مالي محدود للغاية، وعلى مستوى القاعدة الجماهيرية. وقد وضعت ساموا الأمريكية، بمبادراتها الخاصة، نظاما، ومبادئ توجيهية، وأنشطة تعليمية تستهدف التخفيف من الاضطرابات التي يسببها البشر والتي يمكن أن تعوق القدرة على إنعاش شعبنا المرجانية. وبغية تعزيز هذه الخطة على نحو أكبر، عملت ساموا الأمريكية على تزويد ورشتها التدريبية للتقييم والتخطيط بخبراء علميين من الخارج لكي يقرروا ما هي المعلومات المطلوبة فعلا لإدارة هذه الشعب في المستقبل وما هي الأهداف التي تستطيع الوكالات المحلية تحقيقها من الناحية العملية. وقد وضعنا خطة خمسية متكاملة لإدارة شعبنا المرجانية وسوف نقدمها في الاجتماع المقبل الذي ستعقده فرقة العمل المعنية بالشعب المرجانية في الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونحن نحاول أن نستبق الأحداث، ولكن مع تغير المناخ وارتفاع مستوى البحار نعلم أننا سنواجه تحديات كبرى في المستقبل القريب، ما لم نتصد في الوقت المناسب، حسبما قد تطالب به هذه الدورة، لمسائل المناخ العالمي التي عالجها مؤتمر بربادوس. ومع أننا كمنطقة بدأنا نواجه المشاكل البيئية التي أخذت تصيب الدول الصناعية في العالم ببلوها، لا بد من أن نواجه بوضوح

منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة يدلل إذا على الإرادة السياسية على أعلى مستوى لجميع الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية ويسعى إلى تنسيق شتى الجهود المبذولة لمعالجة المسائل القطاعية المتعلقة بإدارة البحر الكاريبي والتعامل بشمولية مع هذا البحر الإقليمي شبه المغلق الذي تعتمد عليه دول عديدة في تحقيق ازدهارها وتنميتها الاجتماعية. والواضح أن أهمية هذا النهج تتجاوز المنطقة، ويحدو البلدان الكاريبية الأمل في إيجاد نموذج تحاذي به المناطق الأخرى الهشة بيئيا وشبه المغلقة.

علاوة على ذلك، فإن مشروع القرار يأتي ثمرة ساعات لا حصر لها من العمل المتفاني الذي اضطلع به دبلوماسيو بلدان الجماعة الكاريبية ورابطة الدول الكاريبية. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالجهود الدؤوبة التي بذلتها البعثات الدائمة لبلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى لدى الأمم المتحدة طوال الأسابيع الماضية من أجل الإعداد لمشروع القرار هذا المعروض على الجمعية العامة.

وأخيرا، أود أيضا أن أنه بتأييد مشروع القرار الذي عرضته مجموعة الـ ٧٧ والصين وبجميع البلدان الأخرى المؤيدة لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إدوين كارينغتون، الأمين العام للجماعة الكاريبية.

السيد كارينغتون (الجماعة الكاريبية) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، يا سيادة الرئيس، على منحنا الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن مسألة تعني الحياة أو الموت لبلدان منطقتنا، أي منطقة البحر الكاريبي. إن مؤتمر عام ١٩٩٤ العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس - الدولة العضو المؤسسة للجماعة الكاريبية - وبرنامج عمل بربادوس الذي نجم عنه، يكتسيان أهمية خاصة للجماعة الكاريبية.

والجماعة الكاريبية، بوصفها مجموعة تتألف من ١٥ عضوا ومكونة من ١٢ جزيرة صغيرة وثلاث دول ساحلية منخفضة، تمثل أكبر تجمع اقتصادي للدول الصغيرة الأعضاء في الأمم المتحدة.

والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ضعيفة تقريبا أمام جميع المشاكل التقليدية التي تعاني منها الدول الصغيرة، حيث يعاني بعضها أكثر من البعض الآخر. وهي تقع في منطقة جغرافية عرضة إلى حد كبير للكوارث

الكاريبي الذي يعتبر الإرث المشترك لشعوب هذه المنطقة؛ وثالثا، تعزيز التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى. ورابطة دول البحر الكاريبي تعمل في الدرجة الأولى كرابطة للتشاور والتعاون والعمل المتضافر في سياق التكامل الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام انعقد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول و/أو حكومات دول وأقاليم رابطة الدول الكاريبية في مدينة سانتو دومينغو التاريخية في الجمهورية الدومينيكية. وإعلان سانتودومينغو وما رافقه من خطة عمل اعتمدها مؤتمر القمة الثاني وهما انعكاس للمداولات التي أجراها مؤتمر القمة الهام، الذي كان هدفه وضع استراتيجية متوسطة وبعيدة الأجل لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية التأسيسية. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد أيضا رؤساء الدول و/أو الحكومات إعلان إنشاء منطقة سياحية مستدامة في البحر الكاريبي، ووقع وزراء الشؤون الخارجية مذكرة تفاهم لإنشاء هذه المنطقة. وعندما يجري تنفيذها، ستكون أول منطقة من هذا القبيل في العالم. وأود أيضا أنؤكد أنه في ضوء تعرض المنطقة البالغ للآثار الضارة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وقع وزراء الخارجية أيضا اتفاقا من أجل التعاون الإقليمي لدى وقوع الكوارث يشمل جميع بلدان الرابطة.

ومما يتصف بأهمية خاصة بالنسبة لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أنه في إعلان سانتودومينغو ووفقا للأهداف المنصوص عليها للحفاظ على السلامة البيئية في البحر الكاريبي، أيد رؤساء الدول الجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية من أجل إعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، وناشدوا البلدان وممثليها أن يدرجوا هذا الموضوع في الاستراتيجية البيئية للبحر الكاريبي التي تعدها منظمنا.

وقبل هذا، تعاونت رابطة الدول الكاريبية ولا تزال تتعاون مع الجماعة الكاريبية، والمقار دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في فريق التعاون المشترك بين الوكالات المعني بتنفيذ برنامج العمل لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومشروع القرار المعروض على هذه الدورة الاستثنائية بشأن الاعتراف بالبحر الكاريبي بوصفه

دول الجماعة الكاريبية المستقلة الـ ١٤ تندرج الآن ضمن الـ ٢٥ دولة الأشد ضعفا في العالم.

وهذه الدورة الاستثنائية والمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية يمثلان فرصتين مثاليتين لمعالجة المجتمع الدولي مصادر ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية الطبيعية والناجمة عن السياسات المعتمدة على حد سواء. وإنها لفرصة هامة بحيث لا يمكن للمجتمع الدولي أن يضيعها بدون حساب.

ونحن في الجماعة الكاريبية، شأننا شأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، لم نقف مكتوفي الأيدي في هذا الصدد. فنحن نسعى إلى اتخاذ تدابير شتى لحماية بيئتنا ولتعزيز استدامتنا. وفي قيامنا بذلك، نتلقى بعض الدعم من مصادر خارجية نعرب لها عن تقديرنا العميق. والأمثلة التالية على العمل المتخذ على الصعيد الإقليمي ستوضح هذا الأمر.

ففيما يتصل بمواردنا البحرية الحية، نحن ننفذ، بمساعدة كبيرة من كندا، برنامجا لتقييم موارد مصائد الأسماك وإدارتها في البحر الكاريبي. ويحدونا أمل صادق في أن تستمر تلك المساعدة ونحن نمضي إلى بذل جهد أطول مدى وأكثر اتساما بالاستدامة على أساس إقليمي.

وبالنسبة لارتفاع مستوى مياه البحر، بدأنا للتو بتنفيذ برنامج كاريبي للتكيف مع تغير المناخ يرمي إلى توفير البيانات وتنمية الموارد البشرية. ومن أجل قيامنا بهذه الأنشطة، نتلقى مساعدة من مرفق البيئة العالمية ومن منظمة الدول الأمريكية. ونأمل أن تستمر هذه المساعدة لفترة أطول، بالنظر إلى أن هذه المشكلة، مثل أغلب القيود التي تواجه الدول الصغيرة، لا يمكن إزالتها ما بين يوم وليلة.

وفيما يتعلق بتخفيف آثار الكوارث والتصدي لها، أنشأنا وكالة كاريبية للتصدي للكوارث الطارئة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتأهب للكوارث وتنسيق جهود التصدي لها. ولكن هناك حاجة للموارد لتعزيز هذه الوكالة لتصبح وكالة للتأهب والتصدي وإعادة التأهيل. وهناك حاجة ماسة لتلقي المزيد من المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنظر إلى استمرار انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية.

الطبيعية، مثل الأعاصير، والعواصف، والفيضانات، وموجات الجفاف، والزلازل، والبراكين. وفي حين أن هناك دولاً أخرى تعاني العديد من هذه الكوارث الطبيعية، إن لم تكن تعاني منها كلها، فإن الاختلاف الأساسي في حالة دول الجماعة الكاريبية والدول الجزرية الصغيرة الأخرى هو أنه نتيجة لصغر مساحتها، فإن أثر تلك الكوارث ينحو دائما إلى أن يعم جميع نواحي الحياة فيها. والكثير من تلك الكوارث يرتبط بتغير المناخ والاحترار العالمي، وهما الظاهرتان اللتان لا تسهم الدول الجزرية الصغيرة بقدر كبير في أسبابهما، ولكنها تعاني منهما أكثر من غيرها. وتشير آخر المعلومات إلى أنه من المرجح أن تزداد تلك الكوارث على اختلاف أنواعها، الطبيعية والتي من صنع الإنسان، من حيث عددها وقوتها ويتوقع أن تسبب خسائر أكبر في الأرواح ودمارا أكبر للمرافق الاجتماعية والبنى الأساسية. والوتيرة العالية للأعاصير التي ضربت منطقة البحر الكاريبي مؤخرا وشدتها تشيران، للأسف، إلى أن ذلك التوقع قد يكون صحيحا تماما.

ومن ثم، عند تقييم نوعية الحياة في تلك الدول، فإن من يستندون ببساطة إلى معدلات نصيب الفرد من الدخل المرتفع بعض الشيء يجب أن يفهموا أن مستويات الدخل تلك ينبغي خفضها بوضع مؤشر مناسب للضعف إذا أراد المرء أن يحدد مستوى الحياة فيها بطريقة موضوعية ومستدامة. وكذلك يجب أن يعتمد المجتمع الدولي بأسره ومؤسساته ذات الصلة ذلك المؤشر ويجب أن تتخذ تلك المؤسسات مرجعا لها. وبالتالي، في ظل الظروف الراهنة، يجب على جميع من ينحون إلى اعتبار هذه الأقاليم جنانا أن يفهموا أن تلك الجنان تشهد تدهورا خطيرا.

ودول الجماعة الكاريبية هي أيضا اقتصادات منفتحة جدا، حيث تعتمد بقدر كبير على الصادرات الزراعية التي يتاجر بها بصفة رئيسية في إطار ترتيبات تفضيلية. والواقع أن أساس تلك الاقتصادات نفسه قام على هذا الأمر. وتعرض هذه الاقتصادات الآن للضرر على نحو خطير بسبب عملية العولمة الراهنة، وتحرير التجارة والأموال، والتفكيك الأسرع من اللازم للترتيبات التجارية التفضيلية تلك.

وما ينجم عن ذلك من ضعف وتقلب في عائدات صادراتها بسبب هذه الهزات الاقتصادية الخارجية وغيرها يمثل عوامل ليس لها يد فيها على الإطلاق ومعلومة لدينا جميعا. ومن ثم لا غرابة في أن تسعا من

أفضل لنندمج بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد الدولي المعولم.

ولذلك نعي تماما بأن الكثير يعتمد على جهودنا الذاتية. ولكننا واعون أيضا بأن جهودنا لا يمكن أن تنجح إلا في بيئة دولية إيجابية ومستجيبة، بيئة تعترف حتى لأصغر أعضائها وأشد هم ضعفا بمكانتهم ودورهم.

وترحب الجماعة الكاريبية بالأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة - مملكة تونغا وكيريباس وناورو، وجميعهم أعضاء في المنظمة الشقيقة، محفل جنوب المحيط الهادئ، وكذلك في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونتطلع إلى العمل معهم في جهودنا المشتركة التي نبذلها باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأعضاء الجماعة الكاريبية يشعرون بتشجيع كبير من بيانات التفهم العديدة التي أعربت عنها الدول المتقدمة النمو والدول النامية الكبيرة خلال هذه الدورة الاستثنائية حيال محنة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسنطلب منها الالتزام بكلمتها. ونتطلع إلى اعتماد المجتمع الدولي وتنفيذه لسياسات، بما فيها توفير الموارد، من شأنها أن تسهم في زيادة قوة برنامج عمل بربادوس، وأن يكون لها أثر إيجابي على الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها جزءا من الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

والأمم المتحدة لا يمكنها أن تعد البشرية في الألفية الجديدة، بإيجاد عالم يتألف من بلدان كبرى وغنية، وبلدان صغيرة وفقيرة وضعيفة.

وختاماً، أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على قيادتكم الماهرة لهذه المناقشة، التي يمكن أن تثبت أنها حاسمة بالنسبة للحالة الإنسانية في القرن المقبل. ونعرب عن شكرنا للأمين العام ولموظفيه أيضا على الاستمرار في تقديم خدمة ممتازة للبشرية، ونتمنى للأمم المتحدة أن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً أكثر مجداً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل هوبرت هيوز، المراقب عن أنغيلا.

السيد هيوز (أنغيلا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن شعب دولتي الجزرية الصغيرة للغاية، أنغيلا - وأعتقد أنه

وبالنسبة للسياسات البيئية، فإن بلدان منطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي اتفقا للتو على تنفيذ برنامج بيئي يموله الاتحاد الأوروبي من أجل بلدان منطقة البحر الكاريبي.

وفيما يتعلق بالبحر الكاريبي، وهو الهبة البيئية المشتركة للمنطقة بأسرها، فقد بدأنا العمل في مشروع يسعى إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة لإعلان البحر الكاريبي دولياً منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، بدعم كامل من جميع الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية. والهدف من ذلك هو حماية هذا البحر القيم والتراث الإقليمي والحفاظ عليه. ونود أن نشكر جميع الدول التي أعربت بالفعل عن تأييدها لهذه المبادرة ونأمل أن ينضم إلينا في الأسابيع المقبلة أعضاء الأمم المتحدة الذين لا تزال الشكوك تراودهم بشأن المشروع، وذلك في اتخاذ الخطوة الأولى صوب بلوغ هذا الهدف الذي سيفيد دون شك جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ومنذ سنة ١٩٩٥، وهي السنة التي أعقبت انعقاد مؤتمر بربادوس العالمي، فإن برنامج عمل الأمانة العامة للجماعة الكاريبية، التي أشرف بترؤسها، يتضمن تركيزاً محدداً على التنمية المستدامة ويوليها الأولوية، حيث بدأ بتجسيد نتائج مؤتمر بربادوس لعام ١٩٩٤. وبعد مؤتمر بربادوس بسنة واحدة، عقد وزراؤنا المسؤولون عن البيئة اجتماعاً في ترينيداد وتوباغو لاستعراض برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإنشاء آلية تنسيق من أجل المتابعة. وأوكلت مهمة آلية التنسيق تلك إلى أمانة الجماعة الكاريبية وإلى مكتب بورت أوف سبين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومن سوء الطالع أنه رغم أن وكالتنا تواصلان العمل معاً من أجل هذه الغاية، إلا أنه لا تتوفر لأي منهما الموارد اللازمة لجعل هذه الآلية فعالة بما فيه الكفاية.

وعلى نحو أكثر تعميقاً، وبغية التقليل من شأن القيود الناجمة عن صغر بلداننا، ظللنا نَعْمَقُ ترتيباتنا التكاملية لننشئ من ١٥ بلداً، من ضمنها هايتي، سوقاً واقتصاداً واحداً مع مراعاة خاصة لأصغر بلداننا الصغيرة أصلاً - أي أعضاء منظمة دول شرقي البحر الكاريبي. ومن شأن الترتيب الشامل المتخذ ألا يكسبنا حجماً أكبر قليلاً فحسب، ولكنه سيساعدنا على جعل أنفسنا في وضع

هونغ كونغ التي ترتبط بالصين، أو مثل ليختنشتاين التي ترتبط بالنمسا وسويسرا. إنما نحن جزر: كل واحدة منا محاطة بالمياه. وبالتالي، فإننا نُعاني المصاعب الخاصة الناجمة عن العزلة الجغرافية، حيث تفصلنا المياه، واحتياجاتنا أكبر نسبيا من حجمنا في العديد من النواحي.

ونحن لا نستطيع أن نستخدم الهياكل الأساسية المتطورة لترينيداد، التي تبعد عنا ٥٠٠ ميل، لتلبية احتياجات أنغيلا في مجال الاتصالات.

ولذلك فإن هناك معادلة دقيقة ينبغي أن ننظر فيها القيادة السياسية في إقليم صغير غير مستقل، مثل أنغيلا، التي تديرها بريطانيا، فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة. وستحتاج أنغيلا، على الرغم من صغر مساحتها، إلى مطار وميناء بحري، مثل ترينيداد تماما، لتلبية احتياجاتها في مجال النقل.

وعلى رغم أننا دولة صغيرة، فنحن مجموعات من السكان: أي نحن جزء من الصنف المُسمّى بالبشر. ونشعر أيضا بالقلق إزاء صون هويتنا كشعب متميز، ونريد أن نحفظ بها بينما نسعى إلى تحقيق مستوى أفضل من الحياة. ولذلك فإن التنمية المستدامة لجزر صغيرة جدا مثل أنغيلا، عملية تتصف بأهمية بالغة.

ونحن لا نعي التهديد الذي يواجه بيئتنا فحسب؛ ولكننا أيضا قلقون للغاية من أن نفقد هويتنا في عملية التنمية. ولذلك، إذ نتنبه إلى ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتفادي المقر باجتماعات الاستثمارات الأجنبية، فإننا لا يمكن أن نفعل ذلك بطريقة مأمونة إلا إذا أوتينا المساعدات من الوكالات المانحة الرئيسية ليس من أجل تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية فحسب، ولكن من أجل تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية أيضا. وبدون هذا الدعم البالغ الأهمية، سيكون شعبنا تحت رحمة المستثمرين الأجانب القساة.

ولذلك فإنني أشعر بقلق بالغ من المزاعم التي تطلقها مجموعة البلدان الصناعية السبعة بشأن وجود تشريع ضريبي غير منصف ومنافسة غير منصفة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعتمد على صناعة الخدمات المصرفية كمورد رئيسي ثان للدخل اللازم للمحافظة على درجة من التنمية والتنوع المالي.

يحق لي أن أقول بالنيابة عن شعوب دول جزر فرجن البريطانية، وجزرتي تركس وكايكوس ومونتسيرات، وكلها ذات مركز دستوري واحد، بحكم أنها غير مستقلة وتمثل أقاليم فيما وراء البحار تابعة للمملكة المتحدة - يسعدني كثيرا أن أعرب عن تقديري العميق وسعادي وامتناني لهذا الشرف بأن أخاطب الجمعية العامة بشأن موضوع ملائم للغاية وهام جدا من الناحية الاقتصادية مثل موضوع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وعلى رغم أنني حضرت المؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس سنة ١٩٩٤، فإن مشاركتي في هذه المناقشة في نيويورك ذات أهمية تاريخية خاصة، حيث أنني في بربادوس، كنت جزءا من وفد المملكة المتحدة وبالتالي لم يكن مسموحا لي بمخاطبة ذلك المؤتمر الأول المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. أما في هذه المناسبة، فأنا هنا بحكم حقي الخالص كممثل لشعبي وناطق رسمي مستقل باسمه بصفتي قائدا سياسيا له.

غير أنني لم أحضر إلى هنا لأناقش وضع العلاقات السياسية والدستورية بين بريطانيا، الدولة القائمة بالإدارة، وأنغيلا، وأنا قطعا لست مؤهلا للتعامل مع حالة العلاقات التي تقيمها مع بريطانيا شقيقتنا من أقاليم ما وراء البحار، على الرغم مما قد ينطوي عليه هذا الموضوع من أهمية، نظرا للجوانب العديدة التي لا تتشابه فيها.

وقد تناولت المناقشة بمعظمها في بربادوس المسائل البيئية، وفي حين أننا في هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية نُعاني بوجه خاص من الضعف تجاه الكوارث الطبيعية التي يحدثها ارتفاع مستوى سطح البحار بسبب الاحترار العالمي، والأعاصير المدارية، والبراكين وإزالة الغابات والاستغلال المفرط بوجه عام لمواردنا الطبيعية المحدودة للغاية، فإننا سنبحث على أن يكون هناك تركيز أكبر على تلك العناصر المتعلقة بالنظام الجديد للعولمة عندما يُطبق هذا المفهوم على موضوع تحرير التجارة والمنافسة، وذلك حتى لا تبطل الأهداف المعلنة للتنمية المستدامة لاقتصادات الجزر الصغيرة. ونحن، بوصفنا دولا جزرية صغيرة، لا نستطيع مطلقا أن نتنافس مع البلدان الصناعية الكبرى.

ومن الناحية الجغرافية، نحن لسنا مجرد دول صغيرة. إننا لا ترتبط بكتل أرضية كبيرة الحجم، مثل

عديدة ستؤدي، في رأينا إلى تقدم عملية التنمية المستدامة في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن الآثار السلبية المترتبة على العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة قد شعرت بها الجزر الصغيرة في العالم على نحو أشد حدة من غيرها. فقد شهدت الدول الكاربية، على سبيل المثال، انكماش أسواقها التقليدية للموز في المملكة المتحدة من خلال الاندفاع اللامسؤول والذي لا مبرر له لتحرير التجارة. وينبغي للتدابير الرامية إلى التخفيف من هذه الآثار أن تتضمن مراعاة العوامل البشرية في إجمالي كلفة إنتاج الموز، وإدماج التكاليف المرتبطة بالإنتاج الأكثر استدامة من خلال الزراعات الثانوية والأساسية.

وهناك صناعات أخرى تهددها إجراءات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك قطاعات الخدمات البحرية وإنتاج اللحوم، وغير ذلك من السلع الزراعية. وإذا كانت قواعد منظمة التجارة العالمية يمكنها أن تتدخل في التخطيط الاقتصادي الإنمائي الوطني لبلد كبير مثل الهند، على سبيل المثال، فإن آثارها على الجزر الصغيرة ستندرج بأخطار أكبر.

وأهداف التنمية المستدامة يمكن تحقيقها، ولكننا بحاجة إلى مزيد من تعزيز التنفيذ من خلال إدماج برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أكبر في خطط واستراتيجيات التنمية المحلية والوطنية.

ويحتاج المانحون الدوليون بدورهم إلى النظر في برنامج العمل بوصفه إطارا للتعاون من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، عوضا عن هذه النهج القطاعية والبرنامجية الحالية الضيقة التي يبدو أنها ما زالت مهيمنة.

وفي اعتقادنا أن المؤسسات الوطنية والإقليمية القائمة بالتنفيذ ينبغي تعزيزها من خلال توفير الموارد الكافية، وتوفير المزيد من الآليات لتمويل مبادرات التنمية المستدامة تمويلًا خلاقًا.

وزيادة الوعي العام يمكن أن تيسر مشاركة المنظمات المجتمعية على نحو أنشط في تصميم المشاريع وتنفيذها.

ونتيجة لما تتمتع به أنغويلا من اقتصاد سياحي تحقق لها بسرعة كبيرة، نشأت مفارقة اقتصادية أخرى وهي أن جزيرتي ليست مؤهلة للحصول على معونة من برامج الأمم المتحدة الكثيرة نظرا لارتفاع معدل دخل الفرد فيها. ولئن كان صحيحا أن الأجور التي يحصل عليها ١٠ في المائة من كبار الموظفين الفنيين والإداريين الأجانب العاملين في منشآتنا السياحية وفي قطاع الخدمات المالية الآخذة في النمو هي أجور عالية حقا، فإن معظم العاملين المحليين يتقاضون أجورا منخفضة للغاية. وإن حرمان دول جزرية صغيرة نامية مثل أنغويلا من برامج معونة الأمم المتحدة هذه هو عمل غير منصف وغير سليم. وينبغي إعادة النظر في هذا الأسلوب لتقييم احتياجاتنا. فدخل الفرد لا ينبغي أن يكون هو المعيار المستخدم.

وبينما أكرر الإعراب عن امتناني لإعطائي هذه الفرصة لمخاطبة هذا الجمع، فإنني آسف لأن ضيق الوقت يقف حائلا دون رغبتني في عرض شواغلي فيما يتعلق بالعقبات التي ينبغي التغلب عليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة لشتى الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدنا وهو من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ووفقا للقرار الذي اتخذ من قبل، أعطي الكلمة الآن لممثل ثلاث منظمات غير حكومية.

وأعطي الكلمة أولا للسيد أثيرتون مارتن، المدير التنفيذي لرابطة حفظ الطبيعة الكاربية.

السيد مارتن (رابطة حفظ الطبيعة الكاربية) (تكلم بالانكليزية): باسم الشبكة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشعب الأصلية، ومجموعات المنظمات غير الحكومية في مناطق البحر الأبيض المتوسط، ووسط المحيط الأطلسي، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادئ، والمحيط الهندي. فضلا عن شتات الدول الجزرية الصغيرة النامية وطائفة عريضة من المنظمات التي نمثلها، نهني ممثلي الأمم المتحدة الحاضرين هنا على نجاحهم في المفاوضات المتعلقة بإبرام مشروع الإعلان. وقد كنا نرحب بفرصة أن نتشاطر أفكارنا مع هذا الجمع في مرحلة أبكر كثيرا من مراحل أعمال الدورة، على أمل أن تؤثر اقتراحاتنا العملية تأثيرا إيجابيا على مواقف الدول الأعضاء. وفي ضوء ذلك، نود أن نركز على بعض التوصيات المحددة المتعلقة بمسائل

أكبر من الإرادة السياسية وأن تقبل تحمل مسؤوليتها عن الالتزامات التي قطعتها على نفسها.

وهناك الكثير الذي يجب أن نفعله جميعاً. وينبغي توفير الموارد لمساعدة المنظمات غير الحكومية على الوصول إلى قطاع أعرض نطاقاً من المجموعات الرئيسية، ولا سيما الجماهير الغفيرة التي ما زالت غير ممثلة أو ناقصة التمثيل، مثل العاطلين عن العمل، والمزارعين الذين لا يملكون أرضاً، والنساء، والشباب، والمعاقين، والسكان الأصليين، والمشردين والكثيرين غيرهم.

ويمكن للحكومات أيضاً أن تفعل المزيد بأن تضمن أنه انطلاقاً من روح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، وبالتأكيد انطلاقاً من روح برنامج عمل بربادوس، فإن كل وفد في الأمم المتحدة ينبغي أن يعبر عن تنوع ذلك البلد بأن يضم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وممثلين عن غيرها من المجموعات الرئيسية، التي يمكنها، من خلال شبكاتها الواسعة وخبرتها في العمل، أن تقدم معلومات قيمة وخبرة، من شأنهما أن تمكنا حكوماتنا من اتخاذ قرارات على أساس أكثر استنارة.

ويمكن للدوائر المالية الدولية أيضاً أن تفعل المزيد بترجمة كلمات رئيس البنك الدولي، ولغنسون، إلى أعمال وبأن تضمن أن عملية التخطيط للتنمية وتنفيذها ستضع احتياجات الناس في المقام الأول.

ويمكن لمجتمع الأمم المتحدة أيضاً أن يظهر التزامه، بل وينبغي له أن يظهر إلتزامه بكفالة الاستماع إلى آراء المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك إتاحة الفرصة لها كي تقدم التزاماتها في المراحل المبكرة من تلك المداولات الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة لوزينا توبانافاو - سالابولا، المديرية المساعدة لمركز المعلومات المتعلقة بشواغل المحيط الهادئ.

السيدة توبانافاو - سالابولا (مركز المعلومات المتعلقة بشواغل المحيط الهادئ) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي، عن التحيات الصادقة من حركة المحيط الهادئ الخالي من الأسلحة النووية والمستقل، وهي أقدم شبكة

ومن شأن المشاركة بقدر أكبر من جانب رجال الأعمال المحليين وتحسين فرص الحصول على الائتمان أن يساعدا على تحويل برنامج العمل إلى أداة أكثر حيوية للتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن المشاركة في التنمية المستدامة آخذة في الظهور في كثير من الدول الجزرية الصغيرة، فهناك حاجة إلى قيام شراكات جديدة بين الدول الجزرية الصغيرة وبين بقية المجتمع الدولي لضمان اعتبار البحر الكاريبي، على سبيل المثال، منطقة خاصة. وهذا التخصيص للبحر الكاريبي هو أمر حيوي بسبب أهمية البحر كمصدر أساسي للغذاء والنقل والسياحة - ومنطقة سلام أيضاً. وفي هذا السياق، نطالب بإزالة جميع القواعد العسكرية الأجنبية وإعادة النظر في اتفاق شبرايرد.

إن التعرض للمواد الخطيرة وللنفايات المشعة، ووقود الأكاسيد المختلطة والبلاتينيوم والمشتقات النووية عن طريق السفن العابرة لمياه منطقتنا يهدد تهديداً مباشراً سلامة وأمن الناس، كما يهدد الحياة النباتية والحيوانية في هذه المناطق. وتعرض المنظمات غير الحكومية عن دعمها القوي لجهود الحكومات في المناطق التي تنتمي إليها الدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تأكيد حقوقها السيادية بالوقف الفوري لهذه الشحنات الخطرة. وهذا الدعم من جانب المنظمات غير الحكومية دعم قاطع لا لبس فيه بل إنه أكثر أهمية إذا ما عرفنا أن الحكومات الصديقة لفرنسا وبريطانيا العظمى واليابان هي المرتكبة الأساسية لهذه الأعمال. ولذلك فإننا نناشد جميع الأعضاء المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية بأن يقدموا دعمهم الكامل للمبادئ المحددة في الفقرة ٢٤ (ج) (٣) من برنامج عمل بربادوس والتي تسمح للدول الجزرية الصغيرة النامية بأن تحظر نقل المواد السامة والخطرة عبر الأراضي الخاضعة لسلطانها القانوني.

ونحن نحث حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية على أن تطالب بفوائد أكثر إنصافاً نظير مواردنا الطبيعية، وخاصة فيما يتعلق بموارد التونا في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، نطالب الدول التي تقوم بالصيد في بحار بعيدة بأن تساعد على تطوير قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على جني مواردها بنفسها.

ونحن ندعو، في إطار برنامج عمل بربادوس، جميع الأطراف الأساسية أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تبدي قدراً

مكانها الشرعي في الأمم المتحدة، وبالطبع، في تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وندعو الجمعية العامة إلى كفالة استمرار عمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى ما بعد سنة ٢٠٠٠. وتفكيك اللجنة الخاصة الآن يعني التخلي عن الشعوب المستعمرة في العالم، التي توجد غالبيتها في البلدان الجزرية الصغيرة.

ونطالب بأن يظل إقليم كاناكي، في كاليدونيا الجديدة، مسجلاً على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى يمارس حقه في تقرير المصير. وإقليم غوام التابع للولايات المتحدة يدعو أيضاً إلى منحه تعويضات عن الفظائع المرتكبة وقت الحرب ويؤكد حقه في تقرير المصير. علاوة على ذلك، نحن ندعو إلى إعادة وضع بولينيزيا الفرنسية؛ وكا بايانيا (هاواي)؛ وبابوا الغربية (جايا الإرية)؛ ورابانوي (جزيرة الفصح)؛ وبوغانفيل، على قائمة اللجنة الخاصة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وندعو الجمعية العامة إلى دعم مختلف النداءات التي تصدر عبر لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين داخل منظومة الأمم المتحدة. ونحن نؤكد الإعلان الوارد في برنامج عمل بربادوس بأنه

"ينبغي توفير الحماية الكافية والفعالة للتكنولوجيات والمعارف والممارسات العرفية والتقليدية للسكان المحليين والأصليين، بمن فيهم مالكو الموارد والقائمون عليها، ومن ثم كفالة استفادتهم مباشرة، على أساس منصف وبشروط متفق عليها بصفة مشتركة، من أي استغلال لتلك التكنولوجيات والمعارف والممارسات أو من أي تطوير تكنولوجي مستمد منها مباشرة". (المرجع نفسه، الفقرة ٧٨)

إن دولنا الجزرية كانت من بين أوائل الدول في العالم التي حذرت من العواقب الفظيعة لتغير المناخ. وقد حذرنا من ارتفاع مستوى مياه البحر الذي يمكن أن يؤدي إلى اختفاء أوطاننا الجزرية وأسباب معيشتنا وثقافتنا. وقد أنشأنا تحالف الدول الجزرية الصغيرة في عام ١٩٩٠ الذي أصبح، وهو يمثل خمس أعضاء الأمم المتحدة، صوت الدول الجزرية الصغيرة التي لم يكن لها صوت في السابق.

من المنظمات غير الحكومية في منطقة المحيط الهادئ.

ونص البيان الذي سأتشرف بالإدلاء به هنا اعتمده المؤتمر الثامن للحركة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، في بابيتي، تاهيتي، في بولينيزيا الفرنسية.

ونحن نعرب عن القلق إزاء أن الفقرة ٢٤ (ج) (٣) من برنامج عمل بربادوس لم تعد مقبولة لدى المجتمع الدولي. وتنص هذه الفقرة على

"الإقرار بحق الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنظيم و/أو تقييد و/أو منع استيراد المنتجات التي تحتوي على مواد غير قابلة للتحلل البيولوجي و/أو مواد خطيرة، وكذلك في منع حركة النفايات والمواد الخطرة والمشعة عبر الحدود، في نطاق ولايتها، وفقاً للقانون الدولي". (A/CONF.167/9، المرفق الثاني)

وفي رأينا، أن رفض نص هذه الفقرة يدل على تراجع القليل من الامتيازات التي تمكنت الدول الجزرية الصغيرة النامية من الحصول عليها بصعوبة من مفاوضات بربادوس قبل خمسة أعوام.

علاوة على ذلك، فإن هذا الرفض يستخف بالمعارضة الواسعة النطاق التي أعربت عنها الحكومات في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والتي أعرب عنها محفل المحيط الهادئ إزاء عملية النقل التي تمت مؤخراً لشحنة من وقود الأكسيد المختلط المشع على متن سفينتي "باسيفيك تيل" و "باسيفيك بنتيل" عبر المياه الإقليمية لتلك الدول.

ونتيجة لهذا التراجع، نرى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يجب أن يجتمع مجدداً وتعيد تأكيد الحقوق القليلة التي تتمتع بها.

ونحن نحیی الإعلان الذي أصدره شعب تيمور الشرقية، أو تيمور لاروساي، بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس، بشأن حقه في الاستقلال. وندعو الجمعية العامة إلى القيام بكل ما في وسعها لمساعدة دولة تيمور لاروساي الوشيكة الاستقلال على إعادة بناء بنيتها الأساسية واحتلال

فلتكن روح أسلافنا هادية للجمعية العامة إلى اتخاذ قرار عادل يتمثل في الاعتراف بهذا الحق لجزرنا الواقعة في المحيط الهادئ.

وأشكركم، سيدي، على الفرصة التي أتحتوها لنا. وليبارككم الله أنتم والجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد عمر كاراباري، ممثل حركة البلدان الأفريقية.

السيد كاراباري (حركة البلدان الأفريقية) (تكلم بالانكليزية): إن المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى ضمان اعتماد سياسات وممارسات تشجع التنمية الطويلة الأمد وحماية بيئة الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهندي.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على المشاكل الرئيسية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهندي وحلولها الممكنة. أولاً، لقد أدى تغير المناخ إلى الجفاف، وهو ظاهرة أصبحت أكثر سوءاً على نحو مطرد خلال السنوات القليلة الماضية. وكان لهذه الظاهرة أثر سلبي رئيسي على الزراعة، وبالذات على محاصيل قصب السكر التي تشكل مصدراً رئيسياً للدخل في الجزر، باستثناء ملديف وسيشيل، اللتين تعتمدان كثيراً على السياحة في معيشتهما.

وثانياً، إن ارتفاع مستوى البحار الناتج عن الاحترار العالمي يهدد جوهر وجود الجزر المنخفضة في المنطقة. فجزر ملديف التي تتألف من ١٠٠ ١ جزيرة غمرت سواحلها المياه بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

وثالثاً، تشكل مشكلة الأنشطة المتعلقة بالمخدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية مشكلة كبرى في جزرنا، لأنها تقع على الطريق الرئيسي لتهرب المخدرات بين آسيا وأفريقيا. وسلسلة الجزر في المنطقة، بما في ذلك جزر القمر، وملديف، وسيشيل، لم تسلم من الأنشطة المتصلة بغسل الأموال والجريمة، وهي الأنشطة التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا وبيئتنا.

ورابعاً، إن سياسات التكيف الهيكلي التي يوجهها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتسبب جزئياً في تهديم قطاعات كبيرة من سكاننا المتنوعين.

والعالم بأسره، بلدانا نامية وصناعية على حد سواء، أقر بضعفنا وأدرج هذا الإقرار في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وفي جدول أعمال القرن ٢١.

ودولنا الجزرية، وقد تشجعت بهذا الدعم، أرادت أن تمضي قدماً واقترحت عقد مؤتمر بربادوس. وهذه المحاولة التي تمثل أول محاولة تقوم بها مجموعة من الدول لزيادة تطوير جدول أعمال القرن ٢١ كانت أمراً لا مثيل له، ولم تحذ حذوها منذ ذلك الحين أية مجموعة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومرة أخرى أخذت دولنا الجزرية زمام المبادرة، ومرة أخرى حظيت بالاعتراف من العالم بأسره بروح بربادوس.

وها نحن نجد بعد خمس سنوات، أن روح بربادوس أصبحت ذكرى من ذكريات الماضي البعيد. والآن على أرض الواقع، نعلم أن برنامج عمل بربادوس لم يخلف أثراً يذكر على تعاون المجتمع الدولي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. والتقرير المعنون "التعاون الأوروبي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية"، الذي صدر عن جامعة نيبيغن، في هولندا، والذي شاركت في تمويله اللجنة الأوروبية والمتاح في هذا المؤتمر، يخلص إلى أنه

"بالنسبة لغالبية المانحين الأوروبيين، فإن أثر برنامج عمل بربادوس لم يترسخ في التعاون القائم مع الدول الجزرية الصغيرة النامية".

وبالنسبة لحركة المحيط الهادئ الخالي من الأسلحة النووية والمستقل والمنظمات غير الحكومية في المحيط الهادئ، فقد كانت تجربة مذهلة لها أن ترى الحجم الهائل للموارد البشرية والمادية التي أنفقت في مؤتمر المانحين في شباط/فبراير الماضي، وفي الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل الماضي، وفي هذه الدورة، والقدر الضئيل من النتائج الملموسة التي حققها برنامج عمل بربادوس. ولو كان استغل جزء يسير من هذه الموارد من أجل تحسين التنسيق ووضع البرامج على أساس متكامل في كل من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المانحة، لكان عرضنا اليوم أكثر إيجابية.

وفي الختام، نود أن نركز مجدداً على حقوق جميع الشعوب، خاصة الشعوب المستعمرة، في تقرير المصير والاستقلال. ولن يتسنى لنا أن نبدأ حقاً الحديث عن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلا حينما يعترف بهذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان ويمارس.

وتشيد المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ببلدان مثل استراليا وكندا وأعضاء الاتحاد الأوروبي، تحملت مسؤوليتها الأخلاقية فأعفت بعض الدول الجزرية الصغيرة من الديون الثنائية المترتبة عليها.

وتدعو المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي البلدان الأخرى إلى النظر في أشكال مماثلة من التعويض، ونشجع حكومات المنطقة على أن تقدم الحلول الممكنة في مجالات أخرى، مثل تطوير مرافق للموارد البشرية في هذه الدول الجزرية الصغيرة. والمنظمات غير الحكومية معروفة بنشاطها العملي على مستوى المجتمعات المحلية. ونحن حتى حين نفكر ونعمل معا على المستوى المحلي، ندرك أن أعمالنا لها آثار على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع) والبند ٩ من جدول الأعمال
استعراض وتقييم وتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير اللجنة الجامعة المخصصة (A/S-22/9)

اعتماد الوثائق النهائية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جون آشي، ممثل أنتيغوا وبربودا، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الثانية والعشرين، كي يعرض تقرير اللجنة المخصصة.

السيد آشي (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/S-22/9.

لعل الجمعية العامة تذكر أن اللجنة قد عهد إليها مهمة النظر في بند جدول الأعمال المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية". ونستري انتباه الممثلين إلى الفقرة ٢٢ من الوثيقة، التي توصي فيها اللجنة الجامعة

وخامسا، أصبح للعولمة وتحرير التجارة أثر سلبي على القيم الثقافية والدينية لشعوبنا. وسادسا، وأخيرا، تعاني الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهندي من افتقار شديد لمرافق تنمية الموارد البشرية.

وكما قال الأمين العام أمس في خطابه لهذه الدورة الاستثنائية، توجد مشكلة في الفردوس، ويمكنني فعلا أن أؤكد للجمعية أن هناك مشكلة في منطقتنا وهي فردوس المحيط الهندي، أيضا. وفي حين أن المشاكل التي ذكرتها بإيجاز ليست مقصورة على المحيط الهندي، يجب، مع ذلك، أن تكون الحلول الممكنة مصممة للاستجابة للحاجات المحددة لشعوبنا وبيئتنا.

وتدعو المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهندي جميع الدول الأعضاء في العالم المتقدم النمو والبلدان النامية معا أن تدخل ممارسات من شأنها وضع حد معين لمعدلات التلوث والحد بذلك من زيادة الاحترار العالمي والتحكم في ظاهرة ارتفاع مستويات سطح البحار. وتتعهد المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا بأن تواصل جهودها الدؤوب الذي تبذله في مجتمعاتنا المحلية لتغيير ممارسات الأفراد والحكومات التي قد تنحو إلى إلقاء عبء مفرط على بيئتنا الهشة.

وأود أن أسلط الضوء على شواغل المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق باحتلال جزيرة ديبغو غارسيا في المحيط الهندي، التي تستخدم حاليا كقاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وأطالب بإنهاء الوجود العسكري على هذه الجزيرة.

ومن أجل إيجاد حل دائم للمشاكل المتعلقة بالمخدرات، أدعو الدول الأعضاء من أفريقيا وآسيا إلى أن تشكل اتحادا ثلاثيا مع الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهندي لإنهاء الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، التي تمثل بلاء مسلطا على حياة كل شعب من شعوبنا.

وتدرك المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كشأن شقيقتنا الجزر في أجزاء أخرى من العالم، أن الجزر الصغيرة في المحيط الهندي تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لمواجهة مشاكلنا الضخمة.

والعشرين بشأن استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونحن نقدر حقيقة أن الفقر الذي حدد بأنه موضوع رئيسي في ريو، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وفي عملية ريو + ٥، واضح ذكره تماما في الإعلان، وفقا لنص وثيقة الاستعراض نفسه. ومع ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يسجل مثلما أشير إليه أمس في اللجنة الجامعة، أننا كنا نود أن نرى في الإعلان إشارة أكثر دقة إلى أقل البلدان نموا بين مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

واسمحوا لي أنؤكد مجددا تقديرنا الصادق لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، وجميع زملائنا الآخرين، بمن فيهم موظفو الأمانة العامة، على جميع الجهود التي بذلوها في نجاح هذه العملية الطويلة التي بدأت في شباط/فبراير من هذا العام.

والفصل الأخير من وثيقة استعراض السنوات الخمس الموجودة بين أيدينا الآن يركز على الشراكة. والاتحاد الأوروبي جاهز ومستعد لمواصلة العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار سياساتنا للتعاون الإنمائي، عن طريق اللجنة الأوروبية والأفريقية الشائبة والمتعددة الأطراف المتاحة للاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء على حد سواء.

السيد هيلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلادي بقوة جهود التنمية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونؤيد بقوة المبادئ والأهداف المنصوص عليها في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الذي يسلم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بغية أن تستغل الدول الجزرية الصغيرة النامية - أو أية بلدان أخرى - فوائد العولمة، يجب عليها أن تندمج في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

والوثيقة التي اعتمدها الجمعية العامة للتو تشجع النظام التجاري المتعدد الأطراف على منح الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة خاصة وتفضيلية حسب الاقتضاء. وتفسيرنا لذلك أنه يتفق مع فلسفة التجارة في الولايات المتحدة وسياسات الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان

بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار بعنوان "الإعلان وحالة التقدم المحرز والمبادرات المتخذة بشأن التنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

ونسترعي الانتباه أيضا إلى الفقرة ٢٣ من الوثيقة نفسها التي توصي فيها اللجنة المخصصة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع مقرر بعنوان "رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة".

ومن ثم فإنني أقدم تقرير اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستشرع الجمعية أولا في البت في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة في الفقرة ٢ من الوثيقة A/S-22/9. ولقد أوصت اللجنة الجامعة المخصصة باعتماد مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار S-22/2).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الثانية والعشرين في الفقرة ٢٣ من الوثيقة A/S-22/9. لقد أوصت اللجنة الجامعة المخصصة باعتماد مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة فنلندا.

السيدة هاسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. أريد أن أبدأ كلامي بالقول إننا مسرورون لأن الجمعية العامة اعتمدت هاتين الوثيقتين الهامتين في دورتها الاستثنائية الثانية

بالنسبة لبقائها الاقتصادي وهام بالنسبة لقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

وهنا، اسمحوالي أن أعلق بإيجاز على البيان الذي أدلى به للتو ممثل الولايات المتحدة، فأشير إلى أنه في الوثيقة التي اعتمدها، تكلمنا عن ضرورة استمرار المشاركة: فالمسألة ليست مجرد مسألة تحرير التجارة، وإنما مسألة كفاءة أن يظل لهذه البلدان مستقبل.

ويتطلع الفريق إلى تعزيز التعاون مع جميع الشركاء وإلى استمرار دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل.

السيد سلايد (ساموا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. أولاً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ما أوليتم هذه العملية من عمل واهتمام كبيرين؛ فنحن نشعر ببإلغ الامتنان لكم. وثانياً، اسمحوالي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي شاركت في هذه الدورة الاستثنائية على مدى يومين لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن اعتماد الجمعية للوثيقتين المعروضتين عليها يسدل الستار على عملية شغلتنا لمعظم الوقت هذا العام، بدءاً باجتماع المانهين والدول الجزرية الصغيرة في شباط/فبراير. ولقد تضمنت تلك العملية عدة أطراف؛ واسمحوالي في هذه المرحلة أن أعرب عن عظيم تقديرنا لمنظومة الأمم المتحدة، ووكيل الأمين العام، السيد نيتين ديساي، موجود في قاعة الجمعية العامة، ونحن نشكره ونشكر المنظومة بأسرها على هذه المبادرة التي أفضت بنا عن طريق العملية التحضيرية إلى الوصول إلى هذه المرحلة.

لقد كان موضوع هذه الدورة برمتها التنفيذ وتعزيز الشراكة. وثمة قدر كبير من الوعي تولد في الأيام القليلة الماضية، ونحن ممتنون على تلك العملية. وأعتقد أنها تبشر خيراً بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس الذي تركز عزمنا وجهدنا عليه طوال اليومين الماضيين.

ومرة أخرى أعرب عن التقدير العميق الذي تشعر به الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

النامية ولكنه لا يتخطاها. وينبغي ألا ينظر إلى نص الوثيقة وكأنه يحكم مسبقاً على موقفنا من منح معاملة خاصة وتفضيلية في أية مفاوضات ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف. وينبغي كذلك ألا يمس المبادرات الإقليمية للولايات المتحدة التي توفر إلى حد كبير إمكانية وصول البلدان النامية إلى أسواق إضافية عن طريق برنامج النظام العام للأفضليات الذي نعتمده، والذي يوفر إمكانية خاصة لوصول العديد من البلدان النامية إلى الأسواق بدون أن تسدد رسوماً، ومبادراتنا للحوض الكاريبي، والقانون المقترح للنمو والفرص في أفريقيا، والمفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة حرة للتجارة في الدول الأمريكية.

وعلى رغم أن نص الوثيقة لا يعطيها مركزاً فريداً خاصاً وتفضيلاً داخل منظمة التجارة العالمية، فإننا نعتقد أن تلك الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني حقاً من الحرمان بسبب موقعها الجغرافي وهيكلها الأساسية يمكنها أن تستفيد مما يقدمه الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من مساعدة تقنية وبناء القدرات بغية تيسير إدماجها في النظام التجاري العالمي البازغ.

السيدة درايتون (غيانا) (تكلمت بالانكليزية): إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتبر أن الوثيقتين المعروضتين علينا تمثلاً أساساً سليماً للمرحلة الثانية من تنفيذ برنامج عمل بربادوس. فبرنامج العمل ذلك هو أحد أكثر برامج العمل التي تعتمدها الأمم المتحدة ويكون ممكناً تطبيقها. فهو يتضمن مقترحات مركزة وموجهة نحو العمل ويمكن قياسها. وتؤكد المجموعة أن الالتزام الذي أظهره المجتمع الدولي بتنفيذه يظل التزاماً هاماً.

وبرنامج العمل لا يصف استراتيجية لمعالجة المسائل الملحة بالنسبة لجميع الجزر الصغيرة فحسب، وإنما يوفر أيضاً في آليته للتنفيذ، المرونة التي تسمح باعتماد نهج مستهدف يَفصل على قياس الاحتياجات المحددة لكل جزيرة.

ومما لا يمكن إنكاره أن مسألة الضعف الاقتصادي ستمثل تحدياً متزايداً للهدف النهائي للدول الجزرية الصغيرة النامية. فالدول الجزرية الصغيرة النامية تسعى ببساطة إلى استغلال الفرصة للمشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي. ونجاح مسعاها أساسي

بيان ختامي من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد تكلم العديدون من زعماء العالم البارزين ورؤساء الوفود وكانت بعض كلماتهم محمومة وحماسية. ومع ذلك، فإن دعوة أخرى توجه من هنا لتلبية الواجب، والصراف الذي يتعين سلوكه هو الصراف المستقيم.

وقد اعتمدنا وثيقتين - بل ووثيقتين هامتين جدا، هما قرار ومقرر - بالإجماع. وتوافق الآراء واضح ويركز على التنفيذ، ولكن هناك اعترافا أيضا بأنه بدون أن توفر الدول الغنية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأموال والموارد وبدون أن تتحلى بحسن النية دائما، فإن الطريق أمامنا لا يدعو للاطمئنان. والوقت يكاد ينفد. وعلينا أن نفعل الشيء الصحيح. وحينما نغادر هذا المكان لا بد لنا من العمل، ويتطلب ذلك العمل تنفيذ القرار والمقرر اللذين اتخذنا هنا.

إن جدول أعمال ريو للقرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس حددا مجالات الأولوية واستراتيجيات التنفيذ. وتظل هاتان الخطتان الإنمائيان عاجلتين وهامتين على حد سواء اليوم، بالقدر نفسه الذي كانا عليه عندما وضعنا في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤، على التوالي. وهذه الدورة الاستثنائية هي من ناحية تذكرة للمجتمع الدولي ليفي بالوعود التي قطعت وليكمل برامج المساعدة التي شرع في تنفيذها. وسجل ما أنجزناه هنا سيكون مفتوحا أمام محكمة الرأي العام لتفحصه وتصدر حكمها النهائي عليه.

وإنها لمناسبة أيضا لتجديد الالتزام باتخاذ خطوات أخرى لضمان أن تصبح شؤون الدول الجزرية الصغيرة النامية شؤون البشرية بأسرها. ونحن في أفريقيا نقول إن عمل الراعي لا يكتمل إلا إذا استعاد كل الأغنام الضائعة دون أن يترك واحدة. وهنا يأتي دور الأمم

---المتحدة ووكالاتها. ورغم تكاثف السحب الداكنة، فإن الأمم المتحدة تعرف الطريق التي يتوجب سلوكها، وتصميم تلك الدول التي تحقق بها الصعوبات على النجاح يجب أن يستلهم دائما وحدة وتضامن الدول الأعضاء الـ ١٨٨ الممثلة هنا.

وكما يقول صديق قديم لي دائما، علينا أن نبقي جذوة الأمل مشتعلة. وقد استمعنا إلى الدول، واستمعنا أيضا إلى ممثلي مجموعات المراقبين، وأخيرا، استمعنا إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية، ونحن نبعث معا برسالة إلى شقيقاتنا وأشقائنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية تفيد بأننا معهم.

وأخيرا، لمن سيفادرون نيويورك عائدين إلى أوطانهم، أقول صحبتكم السلامة وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم.

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الأعضاء إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٠٥.
